

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة في الجزائر (2015-2019)

تحت إشراف:

من إعداد الطلبة:

- د. بن محاد سمير

- رواق محمد

- زعبار أكرم

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
طبيي حمزة	أستاذة محاضر " أ "	جامعة محمد بوضياف - المسيلة -	رئيسا
بن محاد سمير	أستاذة محاضر " أ "	جامعة محمد بوضياف - المسيلة -	مشرفا ومقررا
سعودي عبد الصمد	أستاذة محاضر " أ "	جامعة محمد بوضياف - المسيلة -	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى، ومن العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليته الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام، كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل

"د. بن محاد سمير"

لتفضله بالإشراف على هذا البحث وسعة صدره وعلى حرصه أن يكون هذا العمل في صورة كاملة لا يشوّهه أي نقص، نسأل الله أن يجزيه عنا كل خير قبل الإشراف على هذا العمل البسيط، وعلى المجهودات التي بذلها من اجلنا، والنصائح والتوجيهات العظيمة، التي كان يضعها نصب أعيننا وهو يتتبع هذا البحث بكل اهتمام جعل الله ذلك في ميزان حسناته يوم الدين، نتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى إدارة كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة.

إهداء

إلى من قال فيهم المولى عزوجل:

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾

فخرا وشرفا أعتز بهما فوق الواجب وأنا أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى بهجة القلب وهبة الرب وكمال الود، إلى التي تعبت لأرتاح وسهرت لأنام وحلمت لأنال، إلى الشمس التي تضيء صباحي والقمر الذي ينير ليالي

أمي

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقني قطرة الحب، إلى من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عند ربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير

أبي

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله... إلى من آثروني على أنفسهم

إخوتي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

أخواتي

إلى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة، وإلى كافة الأهل والأقارب

إلى جميع الأصدقاء وزملاء الدراسة

محمد

إهداء

بكل معاني الحب و الخشوع وبكل نبضات القلوب وتردد الأنفاس اهدي هذه
الصفحة إلى من أضأؤولي الطريق وكانوا لي السبب في وصولي إلى هذا اليوم، إلى
من وفرو لي سبب التعلم والنجاح إلى من قال فيهما الله

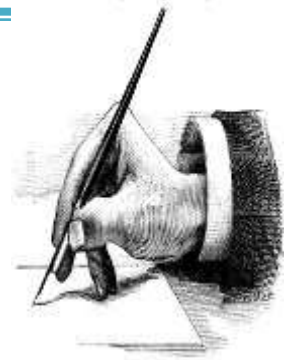
﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾

إلى من غمرتني بحنانها وحبها إلى أمي التي مهما قلت فيها لن أوفيتها حقها،
التي أتمنى لها دوام الصحة والعافية.

إلى من كان شمعة تنير دربي ومن علمني الاجتهاد والمثابرة وحب الاطلاع
والسير على خطى الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام إلى أبي
إلى فرحة البيت وقررة العين، الإخوة كل باسمه ومقامه.
إلى كل الأهل والأقارب ورفقاء الدرب وزملاء الدراسة.

أكرم

فهرس المحتويات



الصفحة	المحتويات
-	الشكر والعرفان.....
-	إهداء.....
I	فهرس المحتويات.....
IV	قائمة الأشكال.....
V	قائمة الجداول.....
أ- د	مقدمة.....
الفصل الأول: الإطار العام للتمويل غير التقليدي وعجز الموازنة	
05	تمهيد.....
06	المبحث الأول: أساسيات حول التمويل غير التقليدي.....
06	المطلب الأول: مفهوم التمويل غير التقليدي.....
07	المطلب الثاني: خصائص و أهداف التمويل غير التقليدي.....
09	المطلب الثالث: أسباب وطبيعة التمويل غير التقليدي.....
11	المطلب الرابع: آثار التمويل غير التقليدي.....
14	المبحث الثاني: عموميات حول عجز الموازنة.....
14	المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة.....
15	المطلب الثاني: أنواع عجز الموازنة.....
17	المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة.....
20	المطلب الرابع: مخاطر وأساليب تمويل عجز الموازنة.....
25	خلاصة.....
الفصل الثاني: دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة في الجزائر من (2015-2019)	
27	تمهيد.....
28	المبحث الأول: تحليل مكونات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

28	المطلب الأول: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة (2015-2019).....
28	أولاً- تطور الجباية البترولية في الجزائر من فترة (2015-2019).....
29	ثانياً- تطور الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019).....
31	ثالثاً- مساهمة الجباية البترولية والجباية الضريبية وغير الضريبية في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019).....
33	المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة 2015-2019.....
33	أولاً- تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2015-2019).....
35	ثانياً- تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2015-2019).....
37	المطلب الثالث: عجز الموازنة في الجزائر خلال فترة 2015-2019.....
37	أولاً- تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019.....
38	ثانياً- آليات تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2015-2019).....
41	المبحث الثاني: تأثير التمويل غير التقليدي على عجز الموازنة في الجزائر
41	المطلب الأول: حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر من (2015 إلى غاية 2019)
43	أولاً- التمويل غير التقليدي في الجزائر من (2017-2019).....
44	ثانياً- مضمون تعديل النقد والقرض لسنة 2017:.....
47	ثالثاً - وضعية التمويل غير التقليدي في الجزائر (2015-2019) :
49	المطلب الثاني: تداعيات التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري:
49	أولاً- مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة
50	ثانياً- تطور قيمة سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة بموجب المادة 45
51	ثالثاً- تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر:
53	خلاصة الفصل.....
54	الخاتمة.....
59	قائمة المراجع والمصادر.....
-	قائمة الملاحق.....

قائمة الجداول والأشكال



قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة (2015-2019)	01
33	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة (2015-2019)	02
37	تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	03
42	حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر للفترة (2017-2019)	04
43	مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)	05
49	تطور قيمة سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة بموجب المادة 45 مكرر قانون رقم 17 - 10	06
50	تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017 - 2018)	07

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان	رقم الشكل
29	تطور الجباية البترولية في الجزائر من فترة (2015-2019)	01
30	تطور الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	02
32	مساهمة الجباية البترولية والجباية الضريبية وغير الضريبية في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	03
34	تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	04
35	تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	05
38	تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	06

مقدمة



مقدمة:

يعترض مختلف الاقتصاديات العالمية سواء المتقدمة منها والنامية مشكل العجز الموازني والذي تزداد حدته لدى الدول المتخلفة لأن باستمراره يصبح عجزا هيكليا في الاقتصاد مما يعيقه على مستوى الاستثمارات الداخلية والخارجية، وكذا اهتلاك الاحتياطات النقدية الموجودة لدى تلك الدول. لذلك سعت الاقتصاديات العالمية لإيجاد حلول لهذه المشكلة من خلال الرفع من وتيرة الاستثمارات وتغطية هذا العجز بواسطة زيادة الصادرات وبالتالي الحصول على العملة الأجنبية كما هو الحال في الدول المتطورة، في حين تلجأ الدول المتخلفة إلى الحلول السهلة والبسيطة والتي من أبرزها الاقتراض العام سواء الاستدانة الخارجية أو الداخلية إما عن طريق إصدار سندات الخزينة أو الإصدار النقدي الجديد.

إن ما تعانيه الجزائر من عجوزات في موازنتها العامة نتيجة قصور الإيرادات عن تمويل النفقات العامة والذي كان لازمة النفط في الأسواق الدولية دور في تقادم الوضع أكثر، وهو ما جعل الحكومات المتعاقبة معالجته بكل الطرق غير أن طفرة البترولية زادت من حدته، وأدت إلى انخفاض السيولة المصرفية و استنزاف الاحتياطات المصرفية مما استوجب على الحكومة الجزائرية اللجوء للاستدانة الداخلية كآلية لتمويل هذا العجز وهذا بواسطة إصدار النقود من قبل البنك المركزي لصالح الخزينة.

فارتأت الحكومة الجزائرية انه بعد فشل وقصور الموارد المحلية عن تغطية مختلف النفقات العامة للدولة كالزيادة في الضرائب و الاستدانة الخارجية التي ستؤدي لتفادم الوضع وكذا المحلية، كما أن هذه الأخيرة تعتبر الملجأ الأخير والسهل للحكومة من خلال اعتمادها على التمويل غير التقليدي كإحدى الآليات لتمويل العجز محليا.

وهذا ما يؤدي بنا إلى طرح الإشكالية التالية:

1- الإشكالية الرئيسية

وعلى ضوء ذلك فإن جوهر إشكالية هذا البحث تتبلور في الإجابة على السؤال التالي:

ما مدى مساهمة التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة في الجزائر في الفترة (2015-2019)؟

2- الأسئلة الفرعية

وللإلمام بالجوانب المتعددة لهذه الإشكالية سنتطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتمويل غير التقليدي ؟
- هل تعاني الميزانية العامة في الجزائر من عجز مستمر خلال فترة الدراسة ؟
- هل يساهم التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة؟

3- فرضيات الدراسة

- يعتبر التمويل غير التقليدي أداة حديثة النشأة والتي تطبق في الظروف العادية والصعبة.
- تعاني الميزانية العامة للدولة في الجزائر من عجز مستمر خلال فترة الدراسة.
- يساهم التمويل غير التقليدي في معالجة العجز الموازي.

4- أهمية الدراسة

يكتسي موضوع التمويل غير التقليدي كمورد استثنائي أهمية كبيرة من الناحية النظرية والعملية كونه يعتبر حل نقدي مؤقت و ظرفي في حالة عجز الموازنة العامة فهو حافز مهم للاستثمار سواء كان الاستثمار العمومي أو الاستثمار الخاص، خاصة وأن إجراءاته تتم على المستوى الداخلي حفاظا على السيادة الاقتصادية للدولة الجزائرية.

5- أهداف الدراسة

- يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في معرفة مدى مساهمة التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة للفترة بين 2015-2019، كما تصبو هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:
- عرض عموميات حول التمويل غير التقليدي، وتحديد مفهوم وشروط تنفيذه.
- إبراز مختلف الآليات والطرق التمويل عجز الموازنة.

- التطرق إلى مختلف آليات معالجة العجز الموازي، مع إبراز دور صندوق ضبط الإيرادات في تغطية العجز الموازي.

6- أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب منها:

- ❖ يندرج الموضوع في مجال تخصصنا "الاقتصاد النقدي والبنكي".
- ❖ التعرف على آلية التمويل غير التقليدي وعجز الموازنة العامة.
- ❖ الميول الشخصي والرغبة في الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالتمويل غير التقليدي وعجز الموازنة في الجزائر.

7- حدود الدراسة

تحددت دراسة الموضوع من خلال جانبين هما:

- ❖ الحدود المكانية: سوف نعمل على إسقاط هذه الدراسة على دور التمويل غير التقليدي في معالجة العجز الموازنة في الجزائر.
- ❖ الحدود الزمنية: شملت الدراسة الفترة 2015-2019.

8- المنهج المستخدم

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وذلك لمناسبته لطبيعة الموضوع، حيث يتم وصف الظاهرة المدروسة وتحليل المعطيات المتوفرة على الاقتصاد الجزائري تحليلا بيانيا واقتصاديا.

9- الدراسات السابقة:

أ- دراسة ل: نور الدين جوادي (2017) وهي مقال بعنوان: مصادر التمويل غير التقليدي للخبزينة العمومية الجزائرية آليات تمويل حديثة في اقتصاد تقليدي.

الهدف من هذه الدراسة أنه الحل ليس في استحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية، بل في استحداث موارد تمويل حقيقة وأن اللجوء لاعتماد مصادر التمويل غير التقليدي للخزينة سوف يؤثر إيجابيا على قدرتها في تغطية نفقاتها: الأجور، فواتير دعم المواد الاستهلاكية، فواتير الاستثمار العمومي، وأن الاقتصاد الجزائري اضعف من أن يكون حاضنة لمثل هذه الآليات المتقدمة، وأن البعد الاجتماعي المبالغ فيه في السياسات الاقتصادية التنموية في الجزائر هو أساس فشل نموذج التنمية وسبب تدني إنجازاتها، وتختلف دراسة الباحث عن هذه الدراسة من خلال التركيز على تأثير آلية التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية والمالية.

ب- دراسة ل: مصطفى راجعي (2017) وهي مقال بعنوان: مخاطر التمويل الداخلي غير التقليدي لما يطبق في الجزائر.

الهدف من هذا المقال توضيح المخاطر الاقتصادية المحتملة التي قد تتجم في المستقبل عن توسع الحكومات الجزائرية في استخدام هذا النموذج التمويلي في الجزائر مما سينعكس سلبا على حياة الجزائريين، وإدراك الحكومة الجزائرية لمخاطر التضخم الذي ينتج من طبع نقود جديدة لسد العجز في الميزانية ولمواصلة الإنفاق على الشعب، حيث سترتفع الأسعار وتتنخفض القدرة الشرائية للمواطن، وكذا وضع بديل عن التمويل غير التقليدي من خلال كبح جامح الحكومة عن الإنفاق العمومي وضرورة إلزامها دستوريا بتحقيق توازن بين المداخيل والنفقات.

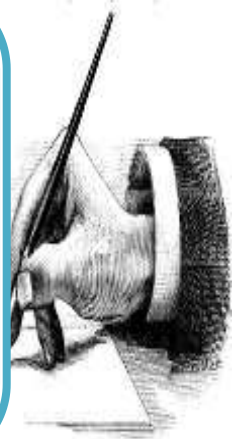
10- صعوبات الدراسة:

تمثلت الصعوبات في:

- ❖ نقص الكتب عن هذا الموضوع.
- ❖ عدم تجانس المعطيات والبيانات الرقمية حول المؤشرات الاقتصادية واختلافها في بعض الأحيان من مرجع إلى آخر.
- ❖ كما أنه من بين المعوقات التي واجهتنا في الدراسة هي كون الموضوع موسعا ولا يمكن الإلمام بجميع جوانبه.

الفصل الأول

الإطار العام للتمويل غير
التقليدي وعجز الموازنة



تمهيد:

يعتبر التمويل غير التقليدي أحد الوسائل الاستثمار التي تتعش الاقتصاد، فكلما توفرت فرص التمويل زاد الإنتاج في الاقتصاد، إلا أن عدم وجوده لفترات طويلة في دولة ما يؤدي إلى ضعفها ولجوئها إلى ما يسمى بالاستدانة الخارجية أو إلى أزمات مالية بسبب ركود اقتصادها، ومن هنا تلجأ الدول إلى استخدام السياسة النقدية، كتدخل البنك المركزي في السوق المفتوحة أو من خلال الإصدار النقدي بما يتوافق مع الاحتياطات من العملات الأجنبية، وغيرها من السياسات النقدية والمالية للسياسة الاقتصادية، إلا أنها لم تكن كافية لتحريك عجلة الاقتصاد في الاتجاه المرغوب بها وفي السنوات الأخير التي حدثت فيها أزمات مالية.

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي كثر حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء، وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم موازنات الدول المتقدمة فضلا عن البلدان النامية التي حال وجود عجز في بعض موازنتها العامة دون قيامها بواجباتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وانطلاقا من الأهمية التي تلعبها الموازنة العامة للدولة في حياة الفرد والمجتمع، ودورها في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاه.

وبغرض التعرف أكثر على الإطار العام للتمويل غير التقليدي وعجز الموازنة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

❖ **المبحث الأول:** أساسيات حول التمويل غير التقليدي.

❖ **المبحث الثاني:** عموميات حول عجز الموازنة.

المبحث الأول: أساسيات حول التمويل غير التقليدي

يعد التمويل غير التقليدي من أدوات السياسة النقدية الحديثة التي تم استخدامه في البنوك المركزية في الدول المتقدمة من أجل مواجهة آثار الأزمة المالية أو الركود الاقتصادي، في زمن أصبحت فيه الأزمات المالية من الظواهر الاقتصادية السلبية التي تصيب البلدان المتقدمة التي تشهد انفتاحا اقتصاديا وماليا، ولم يقتصر استخدام سياسة التمويل غير التقليدي على الدول المتقدمة.

المطلب الأول: مفهوم التمويل غير التقليدي

هناك العدد من التعاريف للتمويل غير التقليدي، نذكر منها:

1- التعريف القانوني:

أ- التمويل غير التقليدي هو طريقة حديثة التسيير المالي العمومي ذات طابع استثنائي تقره الحكومة يهدف إلى إعادة التوازن المالي العام دون التفريط في المشاريع التنموية.

ب- التمويل غير التقليدي هو إجراء استثنائية حديث تقوم به الحكومة مقنن بغرض التسوية المالية العامة.

ت- التمويل غير التقليدي هو تمويل مباشر للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر بغية الحفاظ على ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ث- التمويل غير التقليدي هو اقتراض الخزينة العمومية من البنك المركزي لمدة 05 سنوات. (1)

ج- التمويل غير التقليدي هو عملية شراء مباشرة لسندات الخزينة العمومية من طرف البنك المركزي لمدة 5 سنوات. (2)

ح- التمويل غير التقليدي اتفاق يقرض بمقتضاه البنك الجزائر مبلغا من المال للدولة أو إحدى إداراتها مقابل تعهدها بدفع فائدة سنوية و لمدة 5 سنوات.

¹ - عبد الصمد سعودي، محاضرات في الاقتصاد النقدي و أسواق رأس المال، موجه لطلبة السنة ليسانس علوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017، ص35.

² - المادة 45 من الأمر 11/03 المؤرخ في 26/08/2003، المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم بالقانون رقم 10/17 المؤرخ في 12/10/2017، جريدة رسمية، العدد 57، الصادر في 12/10/2017.

2- التعريف الاقتصادي:

- أ- التمويل غير التقليدي هو مورد استثنائي لإيرادات الدولة من أجل تمويل نفقاتها طيلة 05 سنوات.
- ب- التمويل غير التقليدي هو تلك المبالغ التي تفرضها الدولة و تتعهد بسدادها و سداد فوائدها وفق شروط محددة.
- ج- التمويل غير التقليدي هو قضية تسيير اقتصادي لمدة 5 سنوات كأقصى حد و يخضع المعطيات و دراسة اقتصادية معمقة لاختصاصيين و ستتوجه السلطات العامة تدريجيا سنة بعد سنة للتقليص من قيمة هذا التمويل من طرف البنك المركزي، حتى تتمكن من التسيير وتحقيق التوازن في الميزانية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: خصائص و أهداف التمويل غير التقليدي

التمويل غير التقليدي سياسة نقدية غير تقليدية تستخدم وتعديل بطرق مختلفة من قبل البنك المركزي، و يرتكز التمويل غير التقليدي على خصائص وأهداف رئيسية نلخصها في الآتي:

أولاً- خصائص التمويل غير التقليدي

وتتمثل في ما يلي:⁽²⁾

- مبلغ من المال: أي يكون نقدا فهو يدخل إلى الخزينة العمومية عن طريق الحساب الجاري المفتوح لها في البنك المركزي باعتباره بنك الدولة.
- حديث النشأة: حيث اختارها " رشارونر " وأقيمت لطلبة جامعة طوكيو في كل من بريطانيا وأمريكا عام 2008 جراء الأزمة المالية التي عصفت بالسيولة حينها.
- يتم بموجب عقد: بين المقترض (الخزينة العمومية والمقرض البنك المركزي) أو إحدى المؤسسات المحلية أو الخارجية أو دولة أجنبية وهو الدائن الذي يتعهد بإقراض مبلغ من المال إلى المقترض و الذي يتمثل في الدولة والتي تتعهد برد مبلغ القرض مضافا إليه الفوائد السنوية "علاقة دائنية".

¹- المرسوم الرئاسي رقم 86/18 المؤرخ في 2018/03/05، جريدة رسمية، العدد 15، الصادر في 2018/07/03.

²- لعراي فاطمة، هيشر أحمد التجاري، دور التمويل التقليدي في معالجة عجز الخزينة العمومية، مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجد 04، العدد 02، الجزائر، 2020، ص79.

- **تقره الحكومة:** تتضمن مخطط عمل الحكومة السلسلة من الإجراءات عن طريق عصرنة إدارة المالية والقطاع البنكي وسوق المالية، وكذلك إجراء جديد يتمثل في اللجوء الاستثنائي للتمويل غير التقليدي الموجه حصريا لميزانية الاستثمار إذن فهو عملية سياسية.

- **إجراء مقنن:** ويقصد به الصيغة التشريعية التي يتم التقرير بموجبها لهذا التمويل المباشر للخزينة العمومية والأذن الصريح للبرلمان من خلال تعديل قانون النقد والقرص 03/11 المؤرخ في 26 أوت 2003 وضمه لمادة وحيدة 45 مكرر وفق القانون رقم 17/10 المؤرخ في 2017/10/11.

- **إجراء استثنائي:** فالتمويل يعد من الإيرادات الائتمانية فقد تحتاج إليه الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة بعد أن تكون قد استنفدت كافة إيراداتها العادية فهو مورد من موارد الدولة التي لا تتصف بالدورية والانتظام بل يعد مورد غير عادي تلجأ إليه الدولة بصفة استثنائية بحتة وكمرحلة انتقالية من أجل تغطية نفقات عادية.

- **محدد المدة:** وفقا لأحكام المادة 45 مكرر 01 من قانون النقد والقرص المذكور أعلاه عملية التمويل غير التقليدي محددة ب 5 سنوات.

- **إجراء هادف:** هدف خلال الخمس سنوات لغرض معين يحدده قانون إصداره المتمثل في الوصول للتوازنات المالية العامة سواء كان توازن الميزانية العامة للدولة أو ميزان المدفوعات، وبالتالي هدفه تحقيق المصلحة العامة.⁽¹⁾

ثانيا - أهداف التمويل غير التقليدي

عندما تعاني الدولة انكماشاً في الاقتصاد وليس لديها المال الكافي لتمويل الاقتصاد تكون الأداة النقدية الاحتياط القانوني، أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة) هي المفضلة لمعالجة ذلك النقص في التمويل كما قد تلجأ إلى سواق المال المحلية للاقتراض، ولكن في حدود معينة نظرا لإمكانات القطاع المالي والمصرفي الخاص بكل بلد في حين تلجأ بعض الدول، كما حدث في أزمة 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا، إلى البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير للاقتراض، في مقابل أوراق مالية حكومية خاصة أدونات وسندات الخزينة بصفة مؤقتة للخروج من حالة التباطؤ التي يعانيتها الاقتصاد وإنعاشه فيما بعد أو لمعالجة الاختلال في

¹- لعرايبي فاطمة، هيشر أحمد التجاري، مرجع سابق، ص 80.

الميزانية العامة على الرغم من أن اللجوء لطبع النقود يقود إلى حالات التضخم وانخفاض قيمة العملة. (1)

أرادت الجزائر كذلك، من خلال اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، تحقيق جملة من الأهداف الوسيطة والأهداف النهائية، فالأهداف الوسيطة كانت:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة العمومية، والعجز المسجل فيها لفترة 05 سنوات استثناء.
- تمويل الدين العمومي الداخلي عن طريق تحويل بعض دون الخزينة لدى البنوك والمؤسسات العمومية
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار لكي يتسنى له الإسهام في التنمية الاقتصادية.
- ومن خلال وضع تنفيذ جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية المصاحبة لتلك الأهداف الثلاث السابقة، سوف يتجه رصيدي خزينة الدولة وميزان المدفوعات إلى التوازن مع نهاية الفترة الخماسية كهدفين نهائيين.

ولتحقيق تلك الأهداف، سيوجه الإجراء الاستثنائي الخاص بالتمويل غير التقليدي بشكل حصري نحو ميزانية الاستثمار وليس نحو نفقات التسيير، مما يسمح بشكل عقلائي بالاستجابة لحاجيات التنمية البشرية وإنشاء المنشآت ومرافقة التطور والتنمية.

المطلب الثالث: أسباب وطبيعة التمويل غير التقليدي

التمويل غير تقليدي خطة طويلة الأجل تتضمن عدة أدوات، وهو ليس أداة واحدة كما وصفته بعض التعريفات، نستعرض فيما يلي أهم الأسباب وطبيعة التمويل غير التقليدي :

أولاً- أسباب التمويل غير التقليدي

هناك عدة أسباب أدت إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي من بينها:

- التدهور الهيب في أسعار النفط (المورد الأول في تمويل الاقتصاد الجزائري).

- ارتفاع نسبة التضخم.

¹- علي صاري، سياسات النقدية غير التقليدية الأدوات والأهداف، مجلة الجزائرية والسياسات الاقتصادية، العدد 04، الجزائر، بدون سنة، ص64.

- تراجع مداخيل صندوق الاستثمار.
- هشاشة قاعدة الاستثمارات الأجنبية وتفضيل مستثمرين
- تزايد انخفاض قيمة العملة الوطنية (فمثلا عندما يفتح قطاع الخدمات بكل رافده وفي شتى أبعاده كما هو الشأن بالنسبة للسياحة ويحدث طلب على الدينار الجزائري وترتفع قيمته.
- عدم تحصيل ما يسمى اصطلاحا في لغة الاقتصاد بالمال العائم في السوق السوداء الذي يعد بالملايير انخفاض رهيب للسيولة النقدية في البنوك في سنة 2015 و 2016.
- استمرار انخفاض احتياطي الصرف الجزائري مما قلل من هامش التصدي للصدمات الخارجية.
- تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر البترول الجزائري السنوي مقارنة بالسعر المرجعي لإعداد الميزانية حيث تشير إحصائيات منظمة الأوبك إلى أن متوسط سعر البترول الجزائري أي سنة 2017 بمتوسط 54 دولار. (1)

ثانيا- طبيعة التمويل غير التقليدي

1- الطبيعة القانونية للتمويل غير التقليدي: بما أن التمويل غير التقليدي هو عملية شراء مباشرة للسندات الحكومية (سندات الخزينة العمومية) من طرف البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة يقبل السندات الحكومية وتعتبر حقا له و تقدم مقابلها نقود للخزينة و بالتالي فالبنك المركزي قد نقد دين الحكومة أي أصدر نقودا قانونية مقابل استلامه لهذه السندات تسمى هذه الديون تسبيقات الديون أو قروض الحكومة وهي في الوقت الراهن من بين أهم غطاءات الإصدار النقدي في معظم الدولة، هذا يعني أن البنك المركزي يفرض الحكومة لمدة 5 سنوات أي ائتمان مصرفي وبالتالي فالطبيعة القانونية للتمويل غير التقليدي هي قرض عام داخلي زائف وليس حقيقي غير محدد القيمة متوسط وطويل الأجل. (2)

2- الطبيعة الاقتصادية للتمويل غير التقليدي: لقد عارض الفكر الاقتصادي التقليدي اللجوء إلى التمويل غير

¹- العيفاوي مريم وآخرون، استقلالية البنك المركزي في ظل التمويل الغير التقليدي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2019-2020، ص 24-25.

²- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 41.

التقليدي لما يترتب من أثار ضارة و مخيفة و أعباء صادمة للاقتصاد الوطني غير أن الفكر الاقتصادي الحديث خالفه في الرأي حيث ركز كينز على أهمية زيادة الإنفاق العام - باعتباره أحد مكونات الإنفاق الكلي - في مواجهة انخفاض الطلب وانتشار البطالة، حيث تستطيع الحكومة حسبه تحقيق هذه الزيادة بإحدى الوسيلتين، الأولى باللجوء للموارد من اقتراض عام وإصدار نقدي، وفي هذه الحالة تخلق الحكومة قوة شرائية جديدة في السوق مما ينتج عنه زيادة الطلب وارتفاع مستوى الإنتاج والعمالة تبعا لذلك وهذا ما قامت به السلطات الجزائرية مؤخرا، أما الوسيلة الثانية فتتمثل في باللجوء إلى الموارد العادية عن طريق اقتطاع جزء من الدخل التي تكتنزها الطبقات الغنية وتحويلها في شكل إعانات أو أي شكل آخر للطبقات الفقيرة المتعطشة للاستهلاك، وفي هذه الحالة سيزيد الطلب أيضا نتيجة لامتناس جزء من المدخرات الفائضة عن الحاجة و تحويلها إلى الاستهلاك و سيتبع ذلك زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة.

المطلب الرابع: أثار التمويل غير التقليدي

هناك آثار ايجابية وسلبية يتم من خلالها تقييم التمويل غير التقليدي، نلخصها في الآتي:

أولا- الآثار الايجابية

إن تبني هذا النوع من أساليب التمويل غير التقليدي له أثار إيجابية على الاقتصاد و نلخص ما يلي: (1)

- تمويل الخزينة العمومية من أجل السماح لهذه الأخيرة بتمويل العجز في الميزانية، تمويل الدين العام المحلي خصوصا الديون المترتبة عن سندات القرض الوطني للنمو الذي تم إطلاقه في 2016 و السندات الصادرة في مقابل إعادة شراء ديون سونغاز الصادرة لصالح سوناطراك لتعويض الفارق في أسعار الوقود المستوردة والمياه و دعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.

- الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع.

- الاستقلال المالي و عدم اللجوء إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي، و خدمة دينه المرتفعة.

- نجاعة هذا الأسلوب في استعادة التوازنات الاقتصادية و المالية الكلية (توازن خزينة الدولة و ميزان

¹- ريان سعدي، أثار التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري أكاديمي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2018/2019، ص 50.

المدفوعات)، حيث وحسب البرنامج الحكومي عدة إصلاحات أهمها تعزيز قدرات التقدير و التسيير للنفقات العمومية للدولة و عصرنه مجموع الأنظمة المستخدمة في تحضير و تنفيذ الميزانية، و ذلك من خلال استكمال و إصدار خلال 2018 مشروع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، و اعتماد طريقة تسيير المالية العمومية عن طريق تفويض الاختصاصات على مستوى الجماعات المحلية للمؤسسات العمومية المقدمة للخدمة العمومية، إضافة إلى الإدراج ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2019 لإطار النفقات على المدى المتوسط و الشامل 2019-2021.

- توسيع قدرة الخزينة العمومية في تغطية نفقاتهما: الأجر، فواتير دعم الموارد الاستهلاكية، فواتير الاستثمار العمومي

- عدم فرض ضرائب جديدة على المواطنين لمواجهة الإنفاق العمومي.

- تحصيل الشركات المحلية ديونها المستحقة لدى الإدارة، مما سيمكنها بالتالي من البقاء و الاستمرار في التطور.

- استكمال المشاريع في مجال التنمية البشرية، أو تلك المعطلة في غضون السنوات الأخيرة.

- ضمان استمرارية حركة الاستثمار العمومي و بالتالي استمرارية المنتج و مناصب العمل.

ثانيا- الآثار السلبية لتمويل غير التقليدي

فضلا عن آثاره الايجابية، يتسبب أسلوب التمويل غير التقليدي فيء تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل إذ لم ترافق هذه العملية استراتيجية تنموية محكمة، تركز على أسس علمية واقتصادية نذكر منها: (1)

- ارتفاع معدلات التضخم: حددت الحكومة الجزائرية مدة التمويل غير التقليدي بخمس سنوات لإدراكها مخاطر التضخم الناتجة عن طبع نقود جديدة لسد العجز في الميزانية، طباعة الأوراق النقدية في توفر كمية كبيرة من النقود الوهمية تؤدي إلى طلب كبير على السلع يؤدي إلى تضخم أسعار البضائع فتنهار قيمة الدينار ويتسمم، فتصبح كمية كبيرة من النقود لا توفر إلا كمية قليلة من السلع والبضائع، وهذا ما يعرف بانخفاض القدرة الشرائية هذا بالنسبة للأفراد، إما بالنسبة للمؤسسات تعجز عن تحمل أعباء الأجر فترتفع

¹- ريان سعدي، مرجع سابق، ص 52.

معدلات البطالة، وبالتالي تتحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية وتوترات خطيرة مفتوحة على كل الاحتمالات.

- **زيادة الإنفاق الحكومي:** فمن اكبر مخاطر التمويل غير التقليدي كلاجوء الحكومة للاقتراض من البنك المركزي أو صك النقود انه يفتح شهية الحكومة في زيادة الإنفاق العمومي ذلك باعتبار أن الأمر لا يشابه القرض من مؤسسات مالية عادية وما يصاحب ذلك من خدمة الدين كما أن صك النقود يعفيها من تسديد أصل القرض وفائدته.

- **ارتفاع البطالة:** أن انتقال الأزمة من الأفراد إلى المؤسسات بعد تعاضم التضخم فتعجز عن تحمل أعباء الأجور فترتفع معدلات البطالة فتتحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية وتوترات خطيرة مفتوحة على كل الاحتمالات.

- **انخفاض الاستثمار والادخار:** وهذا راجع إلى ارتفاع نسب الفائدة في الحكومة وبلجائها إلى الاقتراض من البنك المركزي فأنها ستزاحم القطاع الخاص في الحصول على القروض وتتسبب في ارتفاع نسب الفائدة على القروض الضرورية للمشاريع التي يحتاجها المستثمرون وتتنخفض نسب الفائدة على توفير مما يجعل المواطن لا يدخر أمواله في البنك.

- **ارتفاع الضرائب:** ما تقترضه الحكومة من مبالغ طائلة من خلال التمويل غير التقليدي للإنفاق على الجيل الحاضر فانه سيعيش بأكثر مما تسمح له موارده المالية لكن الأجيال في المستقبل ستعاني لأنها ستعيش بموارد مالية قليلة نتيجة ارتفاع الضرائب لتسديد فوائد الديون الحكومية، هذا وقد أشارت دراسة للمجموعة البريطانية لخبراء الاقتصاد في دراسة حديثة أن 61 من رجال الأعمال المستجوبين يعتقدون إن المناخ الضريبي بعد سنة 2018 "لم يعد مواكب" للاستثمار ذلك أن الرسوم والضرائب تشكل عائقاً أما الاستهلاك الخاص لاسيما بعد ارتفاع الأسعار، وقالت الدراسة أن المؤسسات تدفع ضرائب ورسوم غير معللة والتي تؤثر بالضرورة على أسعارها مثل الرسم على النشاط المهني وهو رسم مفروض على حجم الأعمال دون احتساب الرسوم الضريبية المقدرة 1% للمنتجين و2% لشركات الخدمات وهي ضريبة لا تشجع على الإنتاج، وللتذكير فان الجزائر 140 عالميا من حيث الضغط الضريبي ما يشجع السوق الموازي.⁽¹⁾

¹ - ريان سعدي، مرجع سابق، ص 52-55.

المبحث الثاني: عموميات حول عجز الموازنة

عجز الموازنة ظاهرة اقتصادية شائعة تحصل بشكل عام على مستوى البلدان المختلفة، فعجز الموازنة يحدث عند زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الموجودة، ويكون نتيجة التخطيط السيئ أو تقدير الحكومة للإنفاق العام، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم عجز الموازنة في المطلب الأول، ولابد من الإشارة إلى أنواع عجز الموازنة في المطلب الثاني، في حين تم تخصيص المطلب الثالث والرابع إلى أسباب عجز الموازنة، ومخاطر وأساليب تمويل عجز الموازنة.

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة

قبل التطرق إلى مفهوم عجز الموازنة العامة يجب التعرف أولاً إلى الموازنة العامة.

1- تعريف الموازنة العامة: هناك العدد من التعاريف للموازنة العامة، نذكر منها:

- **التعريف الأول:** "برنامج مالي لسنة مالية قادمة، تستطيع من خلاله الدولة القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية." (1)

- **التعريف الثاني:** يمكن القول بأن الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة من خلالها تقوم الدولة بوظائفها وتحقق نشاطاتها في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية... الخ. (2)

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريفاً شاملاً للموازنة العامة على أنها "تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مالية مقبلة، تعده أجهزة الحكومة، وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار ما يسمى بنظام (أو مرسوم) الميزانية، الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبها التحصيلي والإنفاقي".

2- تعريف عجز الموازنة العامة: هناك العدد من التعاريف لعجز الموازنة العامة، نذكر منها:

- **التعريف الأول:** "عجز الموازنة العامة ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث بشكل عام على مستوى الدول المختلفة، فعجز الموازنة يحدث عندما يزيد الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الموجودة، وهو ناتج بالأساس من سوء تخطيط أو تقدير الحكومة". وبالتالي يعرف عجز الموازنة العامة على أنها ظاهرة اقتصادية تكون نتيجة زيادة الإنفاق

1- أعاد حمود القيسي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، الطبعة التاسعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 2015، ص 89.

2- محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2011، ص 16.

الحكومي عن الإيرادات وذلك بسبب سوء تخطيط الحكومة. (1)

- **التعريف الثاني:** "عجز الموازنة العامة تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات". كما تعرف عجز الموازنة العامة على أنها الوضعية التي يكون فيها الإيرادات غير قادرة على تغطية النفقات. (2)

ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج تعريف شامل لعجز الموازنة العامة على أنه: "تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة غير قادرة على تغطية النفقات العامة للدولة خلال سنة مالية معينة، بمعنى رصيد الموازنة العامة يكون سالبا أي أن الإنفاق العام يفوق الإيراد العام".

المطلب الثاني: أنواع عجز الموازنة

تتمثل في ما يلي:

1- العجز الجاري: ويعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي والمخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة، ويمكن أن يكون الفرق بين الأنفاق الجاري و الإيرادات الجارية حيث يعبر الأنفاق الجاري عن مجموع الأنفاق دون الأنفاق الاستثماري في حين تعكس الإيرادات الجارية الإيرادات العامة. (3)

2- العجز الشامل: ويعرف بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية والنقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية والغير الضريبية مضافا إليها المح مع استبعاد حصيلة القروض، ويستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقتربها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو من الاقتراض من البنك المركزي، غير أن الأخذ بهذا المفهوم يستبعد عاملا خطيرا من عوامل

¹ - إيهاب محمد بونس، تحور رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، "محلة النهضة"، المجلد 13، العدد 2، جامعة القاهرة، أبريل 2012، ص 03.

² - عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، "دار ثراء للنشر"، عمان، 2009، ص 58.

³ - ابتهاج حامد عبد الحي جابر، تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الرباط الوطني، المغرب، 2016، ص 29.

عجز الموازنة العامة للدولة في البلاد المتخلفة، ألا وهو مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية التي أصبحت الآن عبئا كارثيا على هذه الدول، وهو العبء الذي نجم من علاقات الاستغلال غير المتكافئة التي وقعت فيها تلك الدول في سوق الاقتراض الدولي في السبعينات والثمانينات ويوحى الأخذ بهذا المفهوم إلى نتيجة معينة تهم الدائنين وفحواها أنه لا بد للميزان الرئيسي في آخر المطاف أن يصير ميزانا إيجابيا لكي يغطي ولو جزء من فوائد الدين الجاري.⁽¹⁾

3- العجز الأساسي: يستند هذا النوع من العجز على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون، فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق وليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة فهذا النوع من العجز يقدم لنا صورة واضحة لنا عن السياسات الميزانية الحالية من خلال استبعاد الفوائد، ويهدف هذا المقياس إلى التعرف على مدى التحسن أو التدهور الذي حدث على المديونية الحكومية نتيجة للسياسات الميزانية الجارية، ويقدم أيضا تقييما على مدى القدرة على تحمل العجز الحكومي، ويعرف هذا النوع من العجز بالعجز بدون فوائد لاستبعاده لجميع إعمادات الفوائد، ولكن ما يؤخذ على هذا المفهوم استبعاده لعنصر هام من عناصر العجز في الدولة النامية وهو الفوائد المستحقة على الديون الخارجية والتي أصبحت تشكل عبئا كبيرا على هذه الدولة.

4- العجز التشغيلي: العجز التشغيلي هو ذلك العجز الذي يمثل متطلبات الاقتراض الحكومي والقطاع العام خصوصا منه الجزء الذي دفع من فوائد من أجل تصحيح التضخم، وذلك من خلال معامل التصحيح النقدي ويحتوي سعر الفائدة المدفوعة للدائنين جزءا من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة نتيجة لارتفاع الأسعار، فمعظم الدول تعاني من معدلات التضخم، لذا يشترط الدائنون ربط قيم ديونهم وفوائدهم بالتغيرات في الأسعار، لأن التضخم يعمل على تخفيض القيم الحقيقية للديون القائمة، وغالبا ما لا تكون الفوائد التي تدفع في تغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون كافية، وفي مثل هذه الحالات يرفع حجم العجز إذا تم استخدام مقياس صافي احتياجات القطاع الحكومي من الموارد، لذلك يدعو بعض المالبين إلى أهمية استبعاد هذه المدفوعات والتي لها علاقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار إضافة للفوائد الحقيقية من مستلزمات القطاع الحكومي من القروض.⁽²⁾

¹ - كريدودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 171-172.

² - لحسن درديوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 15-16.

5- **العجز الهيكلي:** وهو مقياس يحاول أن يمحي اثر العوامل الطارئة أو المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة مثل تغيرات الأسعار وانحراف أسعار الفائدة في المدى الطويل، ويستبعد هذا المقياس مبيعات الأصول الحكومية ويبين لنا هذا العجز معدلات نمو الإيرادات الخاصة عن مسايرة معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت، فهو عجز دائم يستبعد اثر العوامل المؤقتة أو العارضة والتي تكون مؤثرة على العجز المالي إضافة إلى التذبذبات في الدخل المحلي وأسعار الفائدة، وهناك من يستعمل مصطلح عجز الطوارئ من اجل الدلالة على العجز الهيكلي على اعتبار أن هذا المقياس ليس مقياسا هيكليا ولكنه مقياس يحاول إزالة اثر العوامل المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة للدولة، مثل تلك الانحرافات التي تحدث في الدخل المحلي وأسعار الفائدة، ومن جانب آخر فصفة الهيكله لا بد لها من الاستمرار الزمني.

6- **العجز المفروض:** هي الأعباء و النفقات التي تطرأ على الدولة في فترات الأزمات، والكوارث، والحروب هي التي تسبب العجز الحقيقي في الميزانية الذي يؤدي في بعض الحالات إلى الاختناق.

7- **العجز المالي المقصود:** فقد تلجأ الدولة إلى العجز المقصود في الموازنة عندما تعاني من أزمة اقتصادية، وتخشى على اقتصادها من الشلل، وبذلك فهي تخفض من الضرائب وتزيد في الإنفاق حتى تحدث استثمارات، وتنشئ مناصب شغل كبيرة، وتحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وتنعش المشاريع الكاسدة، الأمر الذي يسبب عجزا في الموازنة إلا أنه يكون مقصودا من طرف الحكومة التي تسعى من ورائه تخطي الأزمة بسلام، وتحقيق الرخاء للمجتمع. (1)

المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة

يمكن إبراز أهم أسباب عجز الموازنة فيما يلي:

أولاً- زيادة النفقات العامة

هناك العديد من العوامل الأساسية التي لها تأثير في زيادة ونمو النفقات العامة للدولة تبرزها في ما يلي: (2)

¹- لحسن دردوري، مرجع سابق، ص17.

²- لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، محلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ص 105.

- 1- توسع مساحة نشاط القطاع العام، وبالتالي زيادة الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري في إجمالي الرأسمال الثابت، ويتعلق التزايد بمتطلبات التنمية خاصة في المراحل الأولى لها والتي تتطلب توجيه كم كبير من الإنفاق الاستثماري إلى مشروعات البنية الأساسية وأيضاً تدعيم الهيكل الصناعي.
- 2- زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية كالإسكان، التعليم، الصحة والضمان الاجتماعي، وهذا راجع إلى تزايد الكبير في نمو معدلات السكان وبالتالي زيادة الطلب المحلي.
- 3- اتساع وتزايد نمو العمالة الحكومية حيث زاد عدد الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي، ولقد ترتب عن تزايد العمال و الموظفين زيادة في الأجور والمرتبات وهذا ما أدى إلى النمو المتزايد في الإنفاق العام جراء نمو العمالة الحكومية.
- 4- رجوع الدولة إلى انتهاج سياسة التمويل بالعجز وذلك كأداة من أدوات تمويل التنمية، بمعنى أنه تلجأ الدول إلى الإصدار النقدي الجديد، حيث ينجر عن هذه السياسة زيادة الأسعار و ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي وقوع الدولة في عجز الموازنة العامة.
- 5- تزايد النفقات العامة جراء زيادة الإنفاق العسكري، خصوصاً تلك النفقات المخصصة لاستيراد الأسلحة، حيث تتجلى لنا الزيادة في النفقات العامة جراء الإنفاق العسكري لأن استيراد الأسلحة يكون غالباً بالعملة الأجنبية.
- 6- نمو النفقات العامة بسبب زيادة تكاليف الدين العام سواء كان محلي أو خارجي، فدفع الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية يؤدي إلى زيادة ونمو النفقات العامة و بالتالي زيادة تقادم عجز الموازنة العامة للدولة.
- 7- عامل التضخم وما يرافقه ذلك من تدهور في قيمة النقود، الأمر الذي يدفع الإنفاق العام نحو التزايد الظاهري فقط نتيجة تزايد تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية، وارتفاع كلفة الاستثمارات العامة
- 8- الظروف الطارئة من نحو الكوارث والزلازل والفيضانات.

ثانياً- تراجع الإيرادات العامة للدولة

من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى تراجع وتباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة ما يلي:

- 1- انخفاض حصيلة الضرائب المباشرة وذلك لكثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية.
- 2- ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الموارد الحكومية حيث يعود السبب إلى ضالة حجم النشاط الاقتصادي والدخل القومي، وبالتالي ضالة الفرص المتاحة لزيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة، حيث أن الضرائب المباشرة ذات أثر تضخمي، وذلك جراء ارتفاع الأسعار بسببها من جهة واقتراض توجيه حصيلتها للنفاق العام الاستهلاكي حيث أن التضخم له أثر كبير في زيادة معدلات عجز الميزانية العامة.
- 3- عدم تطور النظام الضريبي وجموده يساهم في أضعاف موارد الدولة السيادية، بقاء النظام الضريبي متخلفا يؤدي إلى عدم استجابتها (النظم الضريبية) إلى زيادة ونمو الإيرادات مع الدخل القومي، إضافة إلى ذلك فإن الأنظمة مليئة بالاستثناءات والتعقيدات التي تضعف حصيلتها وبالتالي تراجع الإيرادات العامة.
- 4- زيادة أهمية الضرائب على قطاع التجار والخارجية وذلك لما للضرائب من مكانة هامة بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية، حيث أن لها وزنا نسبيا متزايد بالنسبة للإيرادات العامة، ولكن مع عدم استقرار الأسعار وذلك ما يؤدي إلى نتيجة سلبية على جانب الإيرادات وبالتالي التأثير على الميزانية العامة للدولة.
- 5- زيادة حالة التهرب الضريبي الناتج عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة، و لضعف تأهيل الضريبية من جهة أخرى. (1)

ثالثا- سوء التسيير والإدارة المالية والإنفاق المظهري

ويرجع نمو الإنفاق العام في البلاد أيضا إلى الإنفاق الحكومي المظهري غير الرشيد الذي يفترس موارد مالية عامة لا يستهان بها على إقامة مباني حكومية فاخرة ومطارات ضخمة، وإقامة المهرجانات التي تستهلك الملايين دون أية نتائج تذكر. بالإضافة إلى تفشي حالات الفساد وسوء الإدارة وإهدار المال العام، وتهميش مناطق معينة مقابل استئثار مناطق أخرى بمقدرات الدولة واهتمامها، وتراكم الثروات غير المشروعة.

¹ - لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 160-107.

المطلب الرابع: مخاطر وأساليب تمويل عجز الموازنة

عجز الموازنة العامة هو تلك الوضعية التي نجد فيها النفقات العامة اكبر من الإيرادات العامة، وسنحاول في هذا المطلب مخاطر و أساليب تمويل عجز الموازنة.

أولاً- مخاطر عجز الموازنة العامة

لعجز الموازنة مجموعة كبيرة من المخاطر تتمثل فيما يلي: (1)

- وقوع الدولة في حالة التضخم: هذا سببه زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها ومن اجل التخفيف من هذا العجز تتجه الدولة نحو الإصدار النقدي وطبع كميات من الأوراق النقدية فهنا تزداد الكتلة النقدية المتداولة ويرتفع حجم الطلب مع ثبات العرض فيحدث التضخم يقابله انخفاض في قيمة العملة.
- فوجود العجز في الموازنة بحد ذاته سوف يدفع الحكومة باللجوء للاقتراض
- وجود العجز في الموازنة قد يصاحبه خطر الإفلاس حيث هنا تتجه الدولة إلى الاقتراض من اجل تغطية هذا العجز، وهو ما ينتج عنه وجود نفقات إضافية في موازنات السنوات القادمة لتسديد أقساط القروض وديونها.
- وجود العجز في الموازنة ينتج عنه تقليل في الاستثمار الخاص وزيادة في الاستهلاك العام.

ثانياً - أساليب تمويل عجز الموازنة

- عند حدوث العجز في الموازنة العامة فان غالبية الدول تلجا لتغطية ذلك العجز، ويكون مصادر واليات والتي يمكن تقسيمها إلى طرق غير تقليدية وأخرى تقليدية، تتمثل فيما يلي:
- عند حدوث العجز في الموازنة العامة فان غالبية الدول تلجا لتغطية ذلك العجز، ويكون مصادر واليات والتي يمكن تقسيمها إلى طرق غير تقليدية وأخرى تقليدية، تتمثل فيما يلي:

¹- وسيلة السبتي وآخرون، عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 5، العدد 1، 30 أبريل 2019، ص175-176.

1- الطرق غير التقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة: وتتمثل في:

أ - **الصكوك الإسلامية:** عند فشل الطرق التمويلية التقليدية إما عن طريق الاقتراض المحلي أو بالاقتراض من الخارج أو عن طريق الإصدار النقدي الجديد في تمويل وسداد عجز الموازنة العامة، فضلا عن عدم إمكانية خفض النفقات وزيادة الإيرادات من خلال هذه الطرق فإن اغلب الدول في العالم أصبحت تتوجه نحو اعتماد التمويل الإسلامي وخاصة بعد تفاقم نمو العجز الموازي، فازدادت أهمية الصكوك الإسلامية واعتبرت من أهم الأدوات غير التقليدية في تمويل عجز الموازنة عن طريق إصدار صكوك بصيغ التمويل الإسلامي.⁽¹⁾

ب- **صكوك الإجارة:** تقوم الدول بتمويل العجز في الموازنة من خلال إصدار صكوك الإجارة، تستخدم من طرف البنوك المركزية في عمليات السوق المفتوحة أو من خلال قصر الاكتتاب فيها على البنوك والمؤسسات فقط بسبب مخاطرها المتدنية وتميزها باستقرار في عوائدها وأسعارها.

ج- **صكوك الوقف:** هي وثائق أو شهادات خطية متساوية القيمة قابلة للتداول تمثل المال الموقوف ويقوم على أساس عقد الوقف، يمكن للوقف استعادة دوره في تمويل الاقتصاد و تغطية العجز الموازي من خلال إصدار صكوك وقيمة مع توظيف حصيلة الإصدار في تمويل البرامج التنموية الاجتماعية، مما استوجب على الحكومة اتخاذ الإجراءات الضرورية لتفعيل هذه الآلية بواسطة تشجيع الأفراد والمؤسسات على الاكتتاب فيها حسب مقدرتهم المالية وهذا ما يرفع من الإيرادات العامة.

د- **صكوك السلم:** وتستخدم هذه الآلية في تمويل الدين الحكومي عن طريق اتفاق هيئة حكومية مع الآخرين ببيع سلع أو خدمات في المستقبل مقابل أموال. وتتعدد مجالات استخدامه:

- تمويل عجز الحكومة خصوصا العجز الموسمي أو الصافي.

- تمويل العجز في موازنة الهيئات العامة الاقتصادية.

- تمويل العجز في موازنة الهيئات العامة الخدمية مثل الجامعات و وحدات التحكم المحلي.

- مصدر التمويل الحكومي في السلم هم جمهور المستفيدين من الخدمات الحكومية الذين يدفعون مقابلها مقدما للحكومة.

¹ - احمد عبد الصبور الدجاوي، بور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 3، جامعة المسيلة، الجزائر، مارس 2018، ص 248-249.

هـ - **صكوك المرابحة:** تساهم صكوك المرابحة في تمويل عجز الموازنة العامة من خلال التسهيل للدولة بتمويل بنود الموازنة المتعلقة بشراء السلع والمستلزمات والمعدات ووسائل النقل بواسطة المرابحة مع البنوك الإسلامي وغيرها، ويمكن تحويل المربحات إلى صكوك ذات استحقاقات متتالية توفر السيولة لدى مشتريها، ورغم أن ديون صكوك المرابحة غير قابلة للتداول بغير قيمتها الاسمية لأنها تدخل في مسالة بيع الديون بحيث أن وزارة المالية التي تصدرها تستطيع استرجاعها شرط عدم توسط طرف آخر في العملية.⁽¹⁾

2- **الطرق التقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة:** يمكن للدولة تمويل عجزها عن طريق المصادر التالية والتي تتمثل فيما يلي:⁽²⁾

أ - **مصادر التمويل الخارجي:** والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

● **المساعدات والهبات الأجنبية:** يمكن للمساعدات أن تكون في شكل نقدي أو شكل مساعدات سلعية تباع محليا، والأموال المتحصل عليها تستعمل في تمويل العجز وتخصص هذه الإعانات التمويل واستكمال بعض المشاريع التنموية والبنوية، بهدف مساعدتها على زيادة معدل التنمية الاقتصادية والذي يؤدي إلى مساعدة الدولة في تخصيص جزء من الموارد العامة للموازنة في علاج هذا العجز.

● **القروض الخارجية:** تعتبر احد مصادر تمويل الموارد العامة، تلجأ الدولة إلى الاقتراض الخارجي مرغمة بسبب ظروف طارئة لتمويل عجز الموازنة في حالة عدم قدرة الموارد الداخلية على تمويل مصاريفها، إذ يعد الاقتراض الخارجي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدول النامية في سد عجز موازنتها العامة، وهو في نفس الوقت وسيلة غير تضخمية خصوصا إذا استخدم في تمويل النفقات العامة التي تتم بالنقد الأجنبي، بحيث ازدادت الاستدانة الخارجية في عدد كبير من البلدان النامية مع تفاقم فجوة النقد الأجنبي.

ب- **مصادر التمويل المحلي (الداخلي):** يمكن للدولة تمويل عجزها بواسطة مصادر التمويل الداخلي والتي تمثلت في الآتي:

● **الاقتراض من البنك المركزي:** وهذا التمويل ليس له اثر انكماشى مباشر على الطلب الكلي لأنه من الغير الضروري أن يقوم البنك المركزي بتقليل الائتمان الممنوح للآخرين إذا توسع في منح الائتمان للحكومة، وعليه

¹ - احمد عبد الصبور الدجاوي، مرجع سابق، ص 250-252

² - مرغاد لخضر، كزيز نسرين، آليات علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر دراسة تحليلية (2000-2017)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47، جوان 2017، ص 505.

يقال بان الإنفاق الداخلي المرافق بالاقتراض من البنك المركزي له اثر توسعي على الطلب الكلي.

● **الاقتراض من البنوك التجارية:** ويكون التمويل لتغطية العجز بواسطة بيع سندات الدين العمومي المعروفة بسندات الخزنة التي تقوم بإصدارها الخزينة العمومية للبنوك التجارية، في حالة وجود احتياطات إضافية فلن يترك هذا التمويل اثر على الطلب الكلي، ويكون للإنفاق الحكومي الممول من هذا الاقتراض اثر توسعي يشبه بالإنفاق الممول من البنك المركزي، أما إذا لم تكن هناك احتياطات إضافية فان اقتراض الحكومة من البنوك التجارية سيكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

● **الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك:** ويكون هذا النوع بواسطة بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص، أي تحويل الأموال من الأفراد إلى الدولة لتغطية العجز، وتؤثر هذه الطريقة على الكتلة النقدية وعلى السيولة في المصارف.

ج - **التمويل بواسطة الضرائب:** بالإضافة إلى تغطية الدولة عجز موازنتها العامة بواسطة الاقتراض العام، فهي تستعمل أداة أخرى من ابرز الأدوات التمويل عجزها وهي الضرائب، حيث تلجأ الدولة لهذه الأداة نتيجة الزيادة في الإنفاق العام ومنه تضطر إلى الزيادة في معدلات الضرائب.⁽¹⁾

د - **صندوق ضبط الإيرادات:** هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالتحديد حسابات التخصيص الخاص واهم ما يميزها هو استقلالها عن الموازنة العامة للدولة بمعنى عدم خضوعها لقواعد إعداد وتنفيذ الموازنة وكذا لا تخضع لرقابة البرلمان، تم تأسيس صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر سنة 2000 لضبط إيرادات الجباية النفطية، حيث يعتبر أداة فعالة للحكومة من خلال مساهمته في تمويل العجز في الخزينة العامة والتقليل من مديونية الدولة مع ضبط فوائض النفط وتوجيهها بما ينفع الاقتصاد الوطني، كما يمكن أن يستخدم جزء من إيراداته للأجيال القادمة فيصطلح عليه صندوق الادخار.

هـ - **الصناديق السيادية:** اعتمدت العديد من البلدان خصوصا ذات الاقتصاد النفطي على نظام الصناديق السيادية، انشأ في بعض البلدان من اجل الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة، والبعض منها استعملته من اجل تغطية نفقاتها وعجز ميزانيتها حتى لا تلجأ إلى آليات أخرى تعود بالسلب على اقتصادها. حيث تعرف بأنها

¹ - حسين بن طاهر، سهيلة بغنة، صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد3، جامعة خنشلة، الجزائر، جوان 2015، ص 9.

هيئات استثمارية تابعة للحكومة تنشئها لأهداف اقتصادية كلية ومواردها تكون غالبا من إيرادات السلع الأولية مثل النفط خصوصا في البلدان النامية. (1)

ت- التمويل غير التقليدي: تلجا البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء عند قصور إيراداتها العامة من ضرائب وقروض عن تمويل مختلف نفقاتها العامة إلى زيادة وسائل الدفع عن طريق الإصدار النقدي من خلال البنك المركزي أو عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي بواسطة البنوك التجارية لاستعمالها في ممارسة النشاطات الاقتصادية، التمويل غير التقليدي هو عملية إنشاء كمية إضافية من النقود الورقية من قبل السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي ويرجع للدولة استعمالها في تغطية مختلف نفقاتها ومواجه بعض الأزمات في السيولة النقدية مؤقتا، بحيث ينجر عن هذه الآلية زيادة في المعروض النقدي لا تتناسب والزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي مما يدفع المستوى العام للأسعار إلى الصعود، وفي هذا الوضع تستطيع الدولة أن تجمع كمية من الموارد مساوية لحجم العجز في الموازنة بواسطة تحويل الموارد إليها إجبارا.

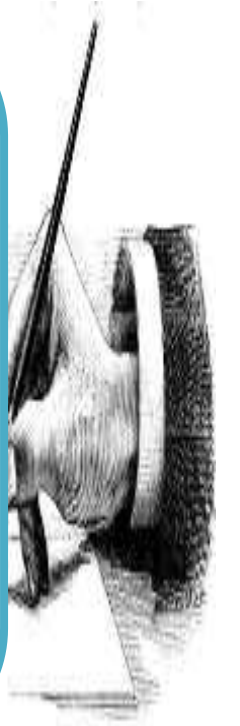
¹ - لطرش ذهبية، كتاف شافية، فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2017، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد 5، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، جوان 2018، ص 42.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل الذي يتضمن الإطار النظري للدراسة، تم التطرق لمجموعة من المفاهيم المتعلقة بالتمويل غير التقليدي في المبحث الأول، بالإضافة إلى عموميات حول عجز الموازنة وهذا بالنسبة للمبحث الثاني، حيث تم الوقوف على جملة من الاستنتاجات أن التمويل غير التقليدي يتمثل أساسا في جميع المال وتقديمه سواء كان في شكل نقدي أو على شكل عروض إلى أصحاب العجز، سواء لغرض الاستهلاك أو الاستثمار في مشاريع يتوقع أن تحقق أرباحا تغطي تكلفة هذه الأموال، إذ نجد أن هناك طرفان أساسيان، يتمثلان في أصحاب الفائض المالي من جهة أخرى، وفي بعض الحالات يوجد طرف ثالث يسمى الوسيط المالي، الذي عادة ما يتمثل في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وتسمى العملية في هذه الحالة بالتمويل عن طريق الوساطة المالية وهو ما يعرف عند الاقتصاديين بالتمويل المباشر، أما عجز الموازنة العامة هو الفرق بين جملة النفقات و الإيرادات الحكومية، غير أن تحديد طبيعة مكونات كل الإيرادات العامة والنفقات العامة هو الذي يسمح بوجود مقاييس متعددة ومختلفة باختلاف الغرض المراد قياس العجز المالي.

الفصل الثاني

دور التمويل غير التقليدي في
معالجة عجز الموازنة في
الجزائر من (2015-2019)



تمهيد:

ارتبط موضوع الميزانية العامة للدولة ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، إذ اقتصر دورها في ظل الفكر المالي التقليدي على الوظائف التقليدية والمتمثلة في الأمن والدفاع وتحقيق العدالة، وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 1929 انتقل دورها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، حيث لم تعد الميزانية العامة أداة لتنفيذ النفقات وتحصيل الإيرادات فقط بل أصبحت تستعمل كأداة رئيسية تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولقد أدى تزايد دور الدولة واتساع مجال تدخلها في الحياة الاقتصادية إلى قصور الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة مما نتج عنه حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة.

ولقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام الكثير من الاقتصاديين والباحثين باعتبارها سمه تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، بعد تقادم ظاهرة العجز الموازي قامت الدول بالبحث عن مختلف الطرق والآليات لتمويله والتقليل منه وهذا بحسب طبيعة اقتصاداتها وأنظمتها المالية، وتتنوع هذه الآليات بين الآليات المالية والمتمثلة في ترشيد النفقات العامة وإصلاح النظام الضريبي بالإضافة إلى استخدام الصناديق السيادية، والآليات النقدية والمتمثلة في تخفيض قيمة العملة والإصدار النقدي بالإضافة إلى الاستدانة الداخلية والخارجية، والتي تتولى السياسة النقدية تنفيذها.

المبحث الأول: تحليل مكونات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

تعتبر مكونات الميزانية العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي التي تستخدمها الحكومة كأداة لتحديد أهدافها وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد المالية وعملية توزيعها، وسيتم تناول في هذا المبحث مكونات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019).

المطلب الأول: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة (2015-2019)

سنحاول في هذا العنصر تحليل الإيرادات العامة في الجزائر للفترة الممتدة من 2015 إلى غاية، 2019 والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم 01: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة (2015-2019) الوحدة: مليون دينار

السنوات	الجبائية البترولية	الجبائية الضريبية	الجبائية غير الضريبية	مجموع الإيرادات العادية	مجموع الإيرادات العامة	نسبة الجبائية البترولية إلى مجموع الإيرادات العامة	نسبة الجبائية الضريبية إلى مجموع الإيرادات العامة	نسبة الجبائية غير الضريبية إلى مجموع الإيرادات العامة
2015	1722940	2354648	474954	2829602	4552542	37.85 %	62.15 %	10.43 %
2016	1682550	2482208	846823	3329031	5011581	33.57 %	66.43 %	16.90 %
2017	2126987	2630003	1290895	3920898	6047885	35.17 %	64.83 %	21.34 %
2018	2349694	2711762	1328013	4039775	6389469	36.77 %	63.23 %	20.78 %
2019	2518488	2836414	12311598	4068012	6586500	38.24 %	61.76 %	18.70 %

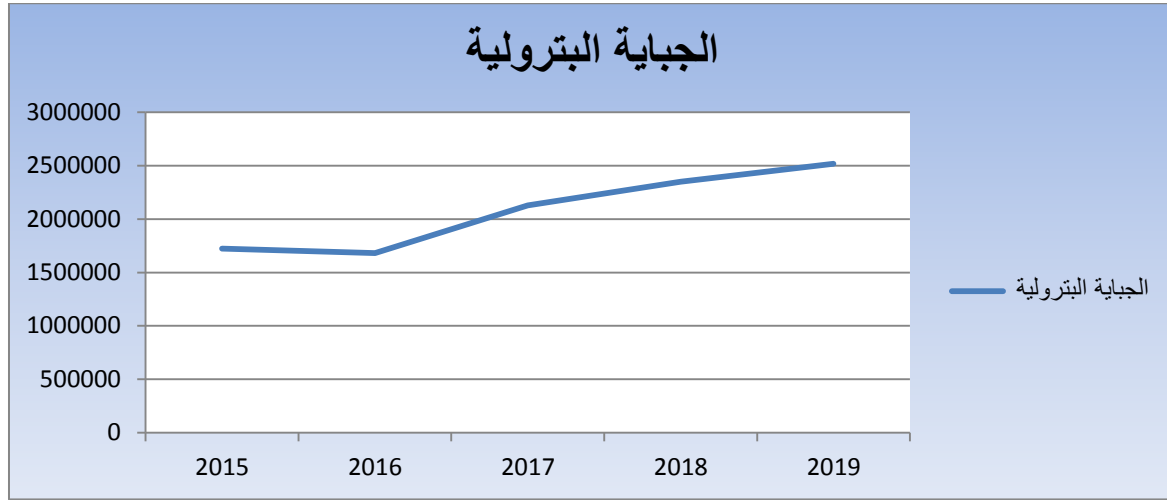
Source: Situation Résumée des Operations du Trésor « SROT » 2015-2019.

انطلاقاً من الجدول السابق قمنا بتحليل كل من الجبائية البترولية والإيرادات العادية كما يلي:

أولاً- تطور الجبائية البترولية في الجزائر من فترة (2015-2019)

ترتبط الجبائية البترولية ارتباطاً وثيقاً بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية مما يجعلها أكثر عرضة للتذبذبات والصدمات الخارجية، حيث لم تعد تخضع أسعارها لقانون السوق فقط، وإنما أصبحت تتأثر كذلك بالعوامل الطبيعية والجيوسياسية، والشكل الموالي يوضح تطور الجبائية البترولية في الجزائر.

الشكل رقم (01): تطور الجباية البترولية في الجزائر من فترة (2015-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 01

بينما تميزت الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019 بتذبذبات كبيرة خاصة في سنة 2014، حيث انخفضت الجباية البترولية من 1615900 مليون دج في سنة 2013 إلى 1577730 مليون دج في سنة 2014 مما أثر بشكل سلبي على الإيرادات العامة للدولة، ويرجع ذلك إلى التقهقر الكبير الذي شهدته أسعار المحروقات خاصة مع منتصف شهر 2014 أين وصلت إلى مستويات منخفضة جدا، حيث انخفضت من 96 دولار للبرميل في سنة 2014 إلى 49 دولار للبرميل في سنة 2015، وسبب انخفاض أسعار النفط هو ضعف الطلب على البترول في الأسواق العالمية بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في الإنتاج خاصة زيادة إنتاج البترول الصخري في الولايات المتحدة. وقد وصلت إلى 64.05 دولار للبرميل في سنة 2019.

ثانيا- تطور الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

تتمثل الإيرادات العادية في الجباية الضريبية وغير الضريبية والشكل الموالي يوضح تطورها خلال الفترة 2015-2019.

الشكل رقم (02): تطور الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 01

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن الإيرادات العادية في تنامي متزايد ومستمر طول فترة الدراسة، ويرجع السبب في ذلك إلى تلك الإجراءات التي اتخذتها الدولة بهدف إصلاح النظام الجبائي بصفة عامة ومحاربة الغش والتهرب الضريبيين، وكذلك محاولة توسيع الوعاء الضريبي قدر الإمكان خاصة بعد الأخبار الحاد الذي شهدته أسعار المحروقات في الأسواق الدولية في سنة 2014 ومن أهم التدابير المتخذة في قانون المالية لسنة 2017 والمتعلقة بالسياسة الجبائية ما يلي: ⁽¹⁾

- رفع معدل الرسم على القيمة المضافة بنقطتين (02)، حيث ارتفع المعدل العادي للضريبة من 17% إلى 19%، كما ارتفع المعدل المخفض على بعض المنتجات من 7% إلى 9%
- تأسيس معدل جديد ب 10% على الضريبة على الدخل الإجمالي المداخل المتأتية من إيجار السكنات الفردية.

- الرفع من تسعيرة الرسم على الرخص العقارية المتعلقة برخص البناء وشهادة المطابقة فقط لاسيما على المباني التجارية والصناعية من أجل زيادة الموارد المالية الموجهة لهذه البلديات.

¹ - Arezki, R., & Blanchard, O. (2014), Sept questions sur la chute récente des cours du pétrole, Fond monétaire international sur: <https://www.imf.org/external/french/np/blog/2014/122214f.htm>.

الفصل الثاني — دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة في الجزائر من (2015-2019)

- تعزيز الإجراءات المتعلقة بمراقبة أسعار التحويل من خلال الرفع ب 500.000 دينار إلى 2.000.000 دينار من مبلغ الغرامة الجبائية المفروضة عند عدم أو نقص تقديم الوثائق التي تبرر أسعار التحويل المطبقة.

- رفع الرسم الداخلي على الاستهلاك المطبق على العمليات المتعلقة بالمواد التبغية.

- تمديد مجال تطبيق الرسم الداخلي على الاستهلاك ليشمل مواد أخرى مسماة بالمنتجات الفاخرة وإعادة هيكلة التعريفات المعمول بما.

- رفع الرسم على المنتجات البترولية ب 1 دينار /لتر على المازوت و 3 دينار/ لتر على البنزين

- تأسيس رسم خاص يسمى " رسم الفعالية الطاقوية" TEE يطبق على الأجهزة المشغلة بالكهرباء المفرطة في استهلاك الطاقة.

سعت الحكومة من خلال قانون المالية لسنة 2017 إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تحسين المداخيل الجبائية للدولة من خلال الرفع من معدلات الرسوم الحالية واستحداث رسوم خاصة جديدة تؤثر على الأسعار لضمان ترشيد الاستهلاك الأمثل من قبل الأعوان الاقتصاديين لاسيما الأسر.

- تشجيع الاستثمار وتوسيع الوعاء الضريبي من خلال تخفيض الضغط الجبائي بهدف تحسين مردودية المؤسسات المنشئة للثروة ومناصب الشغل.⁽¹⁾

- تبسيط وتخفيف الإجراءات الجبائية من أجل تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة.

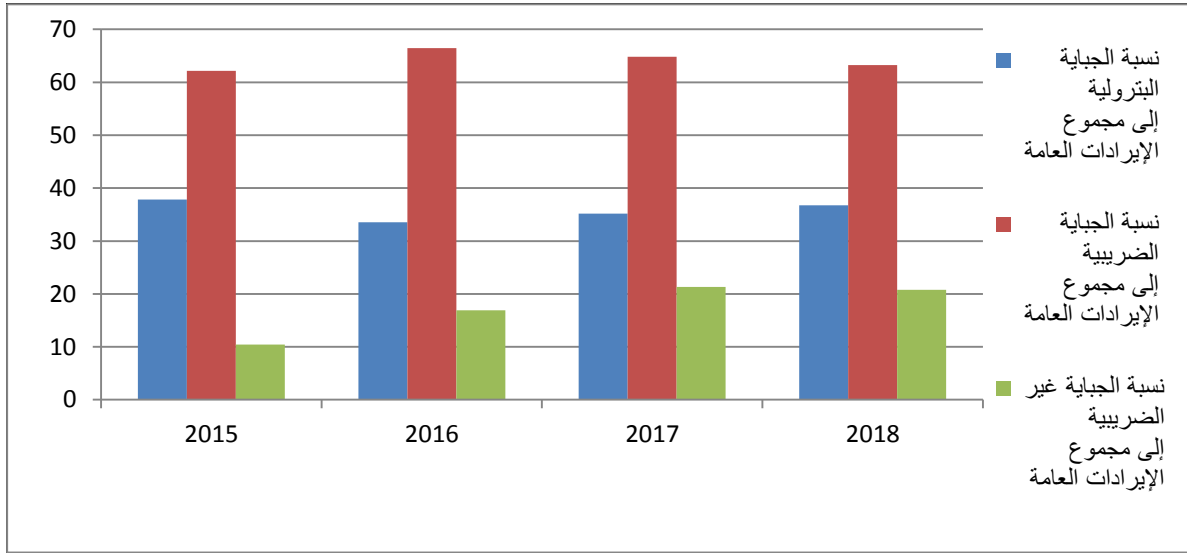
ثالثا- مساهمة الجباية البترولية والجبائية الضريبية وغير الضريبية في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

سننتقل إلى مساهمة كل من الجباية البترولية والجبائية الضريبية وغير الضريبية في مجموع الإيرادات

¹ - مكايي هجيرة، التمويل غير التقليدي كأداة للسياسة النقدية لمعالجة العجز الموازني في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي نور البشير البيض، 2021 - 2022، ص 156.

العامّة للدولة خلال الفترة (2015-2019) وللمزيد من التوضيح نستعين بالشكل الموالي:

الشكل رقم (03): مساهمة الجباية البترولية والجبائية الضريبية وغير الضريبية في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 01

ونلاحظ من خلال الشكل أن نسبة مساهمة الجباية الضريبية في ارتفاع متزايد خاصة بعد انخفاض الجباية البترولية وهذا نظرا للتعديلات التي باشرتها الحكومة من خلال قوانين المالية السنوية بهدف إصلاح النظام الجبائي ومحاولة إحلالها محل الجباية البترولية، حيث أصبحت نسبة مساهمتها تفوق 60% منذ سنة 2015، بينما لم تزيد.

نسبة مساهمة الجباية غير الضريبية 21% طوال فترة الدراسة. وبالرغم من الزيادة المسجلة في الإيرادات العادية إلا أن مساهمتها تبقى ضئيلة ومحدودة نوعا ما ونستج مما سبق مدى أهمية الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة، إذ تعد من الموارد الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها خلال الفترة المدروسة ما يقارب 48% وهي نسبة كبيرة جدا وتشكل خطورة على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة 2015-2019

سنتناول تطور النفقات العامة خلال الفترة (2015-2019) والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة 2015-2019 وحدة مليون دينار

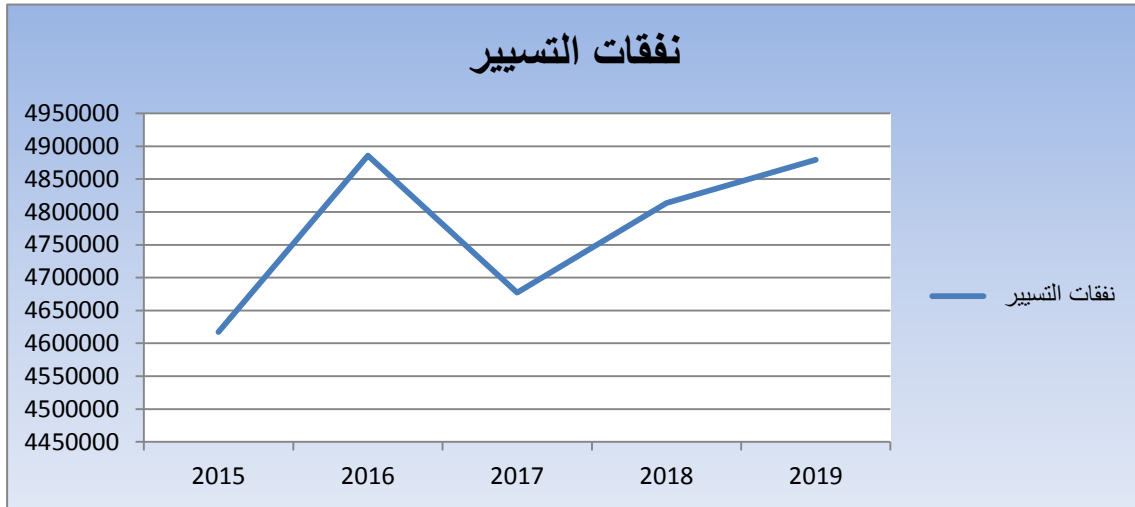
السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	نسبة نفقات التسيير / مجموع النفقات العامة	نسبة نفقات التجهيز / مجموع النفقات العامة
2015	4617009	3039322	7656331	60.30 %	39.70 %
2016	4885564	2722930	7297494	62.84 %	37.16 %
2017	4677182	2605448	7282630	64.22 %	35.78 %
2018	4813683	2918387	7732070	62.26 %	37.74 %
2019	4879125	2846352	7725477	63.16 %	36.84 %

Source: Situation Résumée des Operations du Trésor « SROT » 2015-2019.

أولاً- تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

تتمثل نفقات التسيير في تلك النفقات اللازمة لتسيير المصالح العامة، وبالرغم من أنها لا تحدث أية قيمة مضافة في الاقتصاد إلا أن الحكومة قد أعطتها أهمية كبيرة حيث استحوذت على الحصة الأكبر من مجموع النفقات العامة طوال الفترة المدروسة، والشكل التالي يوضح تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة:

الشكل رقم (04): تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 02

تميزت نفقات التسيير خلال الفترة (2015-2019) بوتيرة نمو سريعة، ويعود السبب في ذلك إلى تلك الإصلاحات الهيكلية التي باشرت فيها الحكومة كالرفع من الحد الأدنى المضمون، والتوسع في نفقات التعليم والصحة وكذا التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخل المحدود، كما شهدت هذه الفترة صرف مخلفات مراجعة الأجور واعتماد القوانين الأساسية للتوظيف العمومي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الزيادة لا تمثل زيادة حقيقية في الأجور فهي ناتجة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة الدينار الجزائري بالإضافة إلى ارتفاع عدد السكان.

وبعد انخفاض الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية منذ 2015 بدأت نفقات التسيير في التذبذب والتناقص من حين إلى آخر، حيث اتخذت الحكومة في أواخر سنة 2014 مجموعة من الإجراءات بغية ترشيد نفقات التسيير ومن أهمها: (1)

- التحكم في عمليات التوظيف من خلال تعليق كل توظيف جديد باستثناء بعض القطاعات ذات الأهمية الكبيرة كقطاع الصحة، التربية والتعليم، أو في الحالات الخاصة مثل التقاعد، حيث يتم تعويض منصب واحد عوض ثلاث مناصب شاغرة، كما تم اللجوء إلى سياسة إعادة نشر المناصب المالية الموجودة من

أجل تغطية العجز الموجود في الإدارات العمومية.

¹ - تعليمية الوزير الأول رقم 348 المؤرخة في 25 ديسمبر 2014 والمتعلقة بتدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.

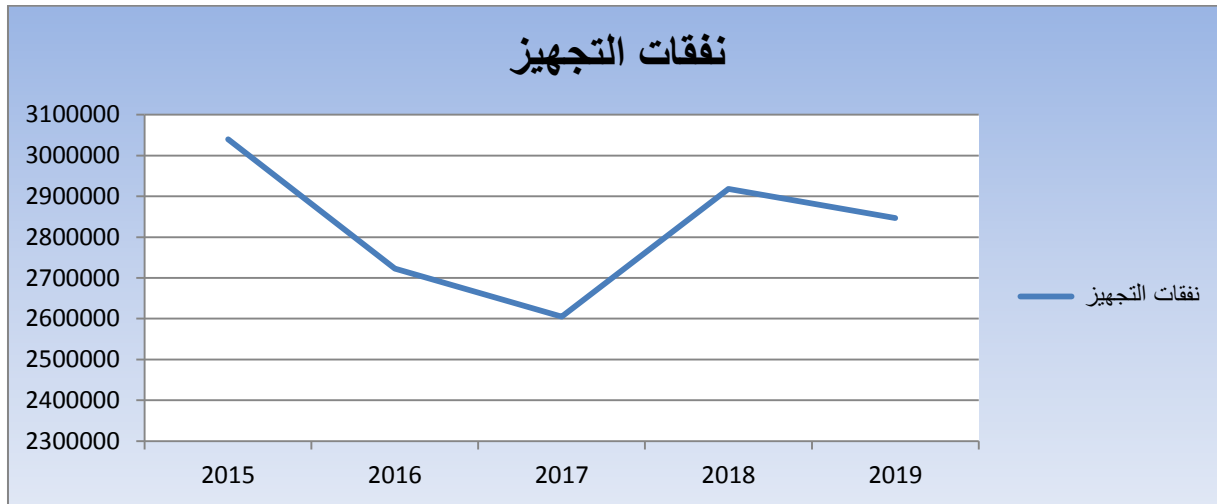
الفصل الثاني — دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة في الجزائر من (2015-2019)

- الحد من التنقلات الرسمية خارج البلاد إلا في الحالات القصوى، إضافة إلى تقليص التكفل بالوفود الأجنبية وكذا اللقاءات والندوات وغيرها من التظاهرات باستثناء المهمة وذات الجدوى.
- ضرورة الحد من إنشاء المؤسسات ذات الطابع الإداري وجعلها تقتصر فقط على المنشآت الاجتماعية التربوية مع ضرورة ترشيد تنظيمها وتسييرها.
- ضرورة إجراء تقييم لمدى جدوى وديمومة الهيئات والمؤسسات تحت الوصاية.
- استطاعت الحكومة من خلال الإجراءات السابقة الذكر أن تتحكم في نفقات التسيير حيث بقيت مستقرة نوعا ما في الآونة الأخيرة.

ثانيا- تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

اعتمدت الحكومة خلال فترة الدراسة سياسة مالية توسعية قائمة على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي وهذا نظرا لارتفاع الجباية البترولية في تلك الفترة، حيث تبنت العديد من البرامج التنموية الخماسية، والشكل الموالي يوضح تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2015-2019).

الشكل رقم (05): تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 02

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نفقات التجهيز في ارتفاع متزايد ومستمر، حيث ارتفعت من 3039322 مليون دج في سنة 2015 إلى 2846352 مليون دج في سنة 2019، ويعود السبب الرئيسي في ارتفاع نفقات

التجهيز خلال هذه الفترة إلى تبني الحكومة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي خصص له مبلغ مالي قدره 525 مليار دينار أي ما يعادل 07 مليار دولار، ليأتي بعده البرنامج التكميلي لدعم.

لا ينبغي على أصحاب المشاريع اللجوء تلقائيا وإجباريا في إطار الصفقات العمومية، إلى المواد المصنعة وطنيا، على أن تدرج في دفاتر الشروط البنود والمعايير ذات الصلة؛ كما يتوجب عليهم أن يشاركوا المؤسسات العمومية والخاصة الوطنية في انجاز المشاريع إلى جانب المؤسسات الخارجية عندما يتبين أن اللجوء إلى هذه الأخيرة ضروري. غير أن الحكومة لم تستطع التحكم في نفقات التجهيز من خلال هذه الإجراءات، لذا لجأت إلى إجراءات أخرى تمثلت فيما يلي: (1)

- تجميد كل العمليات التي لم تتطرق فعليا ورصد العمليات التي ليست لها أولوية من خلال تقديم قائمة اسمية

- للمشاريع الاستثمارية وترتيبها حسب الأولوية.

- فرض تأجيل مشاريع اقتناء السيارات الإدارية خلال سنة 2016.

القيام بتسقيف النفقات العمومية ابتداء من سنة 2016 من خلال منح كل ولاية حرية التصرف في حدود مبالغ مالية معينة.

غلق كل حسابات التخصيص الخاص بما في ذلك البرنامج الخماسي (2015-2019) والذي لم يدم سوى سنتين ما عدا حساب برنامج الهضاب العليا وهذا بسبب عدم القدرة على ضبط نفقات التجهيز، وكان ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17/11 الصادر عن وزارة المالية 15/01/2017 ليتم بعد ذلك فتح حساب واحد تحت رقم "302-145" بعنوان حساب تسيير العمليات الاستثمارية العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، بموجبه تم تبني مبدأ سنوية تبليغ الاعتمادات المالية الممنوحة، إذ أن التكفل بتمويل المشاريع الاستثمارية العمومية يكون من ميزانية الدولة للتجهيز في حدود اعتمادات الدفع المبلغ، وعلى هذا الأساس يكون إلزاما على الأمرين بالصرف القيام بوضع الالتزامات على رخص البرامج في حدود اعتمادات الدفع لفائدتهم، وهذا وفقا للتعليمية الصادرة عن وزارة المالية 2017/12/03.

¹ - صادق جميلة ودريال عبد القادر، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، المجلد 07، العدد 1، 2019، ص 09.

الفصل الثاني — دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة في الجزائر من (2015-2019)

ويرجع الارتفاع المسجل في نفقات التجهيز في سنة 2018 إلى رغبة الحكومة في تنفيذ المشاريع المسطر لها وكذلك إلى رفع التجميد عن بعض العمليات المسجلة خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الصحي وقطاع التربية والتعليم، وتجدر الإشارة إلى أن تمويل هذه النفقات يعود بالدرجة الأولى إلى إيرادات الجباية البترولية.

المطلب الثالث: عجز الموازنة في الجزائر خلال فترة 2015-2019

تعد الميزانية العامة إحدى الأساليب التي تنظم الدولة بواسطتها الأموال العامة، حيث تحدد عن طريقها الإيرادات والنفقات وفق سياسة مالية حكيمة، وتوجيهه سديد لبلوغ الأهداف المسطرة التي يصادق عليها ممثلو الشعب من البرلمان أو باقي الهيئات الأخرى، وهذا المطلب سوف تناول تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019، ثم نتطرق إلى آليات تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)، وأخير نختم هذا المطلب تطور متاحات صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2015-2019).

أولاً- تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019

نحاول تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019 والجدول الموالي يوضح ذلك.

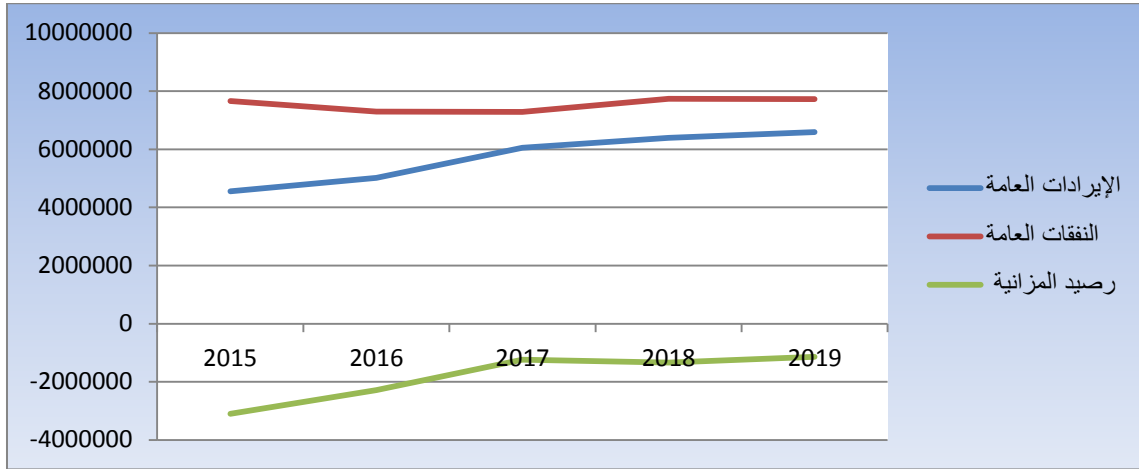
الجدول رقم (03): تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019

وحدة مليون دينار

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية
2015	4552542	7656331	-3103789
2016	5011581	7297494	-2285913
2017	6047885	7282630	-1234745
2018	6389469	7732070	-1342601
2019	6586500	7725477	-1138977

Source: Situation Résumée des Operations du Trésor « SROT » 2015-2019.

الشكل رقم (06): تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 03

نلاحظ من خلال الشكل أن الميزانية العامة للدولة تعاني من عجز مستمر ومتزايد خلال فترة الدراسة، ما عدا، وهذا نظرا لارتفاع الجباية البترولية وكذلك ارتفاع الجباية العادية في، غير أنه منذ سنة 2015 بدأ عجز الميزانية يتفاد بشكل ملحوظ وهذا راجع لانخفاض الجباية البترولية آنذاك بالإضافة إلى البرامج الاتفاقية التي اعتمدها الحكومة بهدف تحقيق النمو الاقتصادي.

وبالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من العجز المسجل، إلا أن قيمته لازالت مرتفعة بشكل كبير نظرا لصعوبة التحكم في حجم النفقات العمومية، حيث ارتفعت من 6995769 مليون دج في سنة 2014 إلى 7282630 مليون دج في سنة 2017 لتصل إلى 7725477 مليون دج في سنة 2019.

ثانيا - آليات تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

سنتناول مختلف الآليات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لاحتواء العجز في الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2019.

1- صندوق ضبط الإيرادات:

يعد صندوق ضبط الإيرادات من الحسابات الخاصة للخزينة، والتي تعتبر من الاستثناءات الواردة على مبدأ وحدة الميزانية، إذ لا تفتح هذه الحسابات ولا تعلق إلا بموجب قانون المالية، كما أنها لا تخضع للرقابة السلطة التشريعية" البرلمان". وقد تم إنشائه ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 حيث نصت المادة 10 من قانون

رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق ل 27 يونيو 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي السنة 2000، العدد 37: "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد".

وحسب المادة 25 من الأمر 06-04 المؤرخة في 15 جويلية لسنة 2006 والخاصة بقانون المالية التكميلي 2006 فإن حساب الصندوق يتكون من بابين، الباب الخاص بالإيرادات تقيد فيه كل فوائض القيم الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية البترولية التقديرات قانون المالية، تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بكيفية فعالة وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، أما الباب الخاص بالنفقات فيتم فيه تقيد كل ما يتعلق بتمويل عجز الخزينة وتخفيضات المديونية الخارجية.

تسعى الحكومة من خلال تشكيلها لصندوق ضبط الإيرادات لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: (1)

- مراعاة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد عند استخدام فوائض الجباية البترولية.
- استخدام رصيد الصندوق لتغطية المديونية واحتواء العجز الموازي.
- التحوط من مخاطر الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط في السوق الدولية.
- توفير التمويل غير المباشر لعجز الخزينة العمومية، وذلك إذا أخذنا بالاعتبار أن رصيد الخزينة أوسع من مفهوم رصيد الميزانية العامة، حيث يضم رصيد الخزينة العمومية رصيد الميزانية العامة للدولة، بالإضافة إلى أرصدة مختلف العمليات التي تقوم بها الخزينة العمومية، لاسيما أرصدة الحسابات الخاصة للخزينة.

2- برنامج الامتثال الجبائي الإرادي

يعد برنامج الامتثال الجبائي الإرادي من الآليات التي لجأت إليها الحكومة بهدف تغطية العجز الموازي حيث نصت المادة 43 على ما يلي: "يؤسس برنامج للامتثال الجبائي الإرادي. وتكون الأموال المودعة، في هذا الإطار لدى البنوك من طرف كل شخص طبيعي مهما كانت وضعيته، محل إخضاع جزائي يحرر بمعدل نسبته 7%".

¹ - زهير بن دعاس ونريمان رقوب، صندوق ضبط الموارد الجزائري بين مطرقة تطاير أسعار النفط وسندان العجز الموازن، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، المجلد 07، العدد 02، ص 74.

وقد حدد الدخول الفعلي لتنفيذ هذا الإجراء ب 31 ديسمبر 2016 وقد امتد إلى غاية 31 ديسمبر 2017 ومن شروط تنفيذه ما يلي: (1)

- يجب أن تكون هذه الأموال أو المعاملات في الأصل من مصدر مشروع.

- ألا ترتبط بأي فعل يجرمه قانون العقوبات والتشريع المنظم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويتم تنفيذه وفق الأساليب التالية: (2)

- يطبق البرنامج من طرف البنوك على كل الأشخاص الذين يصرحون إراديا أم معنيون به، ويخص هذا الإجراء، الودائع التي لم يتم خضوعها للجباية من قبل.

- تقدم البنوك، كل التوضيحات المفيدة والضرورية للأشخاص الذين يرغبون ذلك، من طرف إدارات كفاءة يتحكمون في عملية الامتثال الجبائي الإرادي.

- في حالة عدم الانخراط الإرادي، وفي إطار الاحتواء المالي، يستفيد الأشخاص الذين يقومون بإيداع أموال يقل مبلغها عن 10 ملايين دينار، من معالجة عادية بالنسبة لودائعهم على مستوى الوكالات المصرفية في كامل التراب الوطني.

- لا يتم إيداع الأموال شخصيا من طرف الأشخاص المعنيين. يودع الأشخاص الذين يحوزون على حساب مصرفي، الأموال نقدا في حساباتهم. أما الأشخاص الذين لا يحوزون على حساب مصرفي فيستفيدون من فتح فوري لحساب مصرفي تودع فيه الأموال نقدا.

- عند القيام بإيداع الأموال، يجب على الأشخاص المعنيين ملء بطاقة إيداع وفق نموذج محدد؛ وترسل البنوك عن طريق البريد الإلكتروني إلى الإدارة الجبائية نسخا من بطاقات الإيداع، الموقع عليها من طرف الأشخاص الخاضعين للبرنامج، كما يجب على مصالح الإدارة الجبائية تقديم وصل استلام للبنك يتعلق

¹ - المادة 66 من الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016 والمتضمن قانون رقم 14-16 المألخ في 28 ربيع الأول 1438 الموافق لـ 28 ديسمبر 2016 والمتضمن قانون المالية لسنة 2017، ص3.

² - محفوظي فؤاد وشليحي الطاهر ومختاري مصطفى، العجز الموازن في الجزائر وأهم آليات تمويله خلال الفترة (2015-2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 12، العدد 02، ص 659-660.

بالمبالغ والوثائق المستلمة، وإرسال وثيقة خلال سبعة أيام العمل الموالية إلى الشخص الخاضع للبرنامج، تثبت خضوع الشخص البرنامج الامتثال الجبائي الإرادي.

3- القرض الوطني للنمو الاقتصادي:

إن تفاقم العجز في الميزانية العامة نظرا لتراجع إيرادات المحروقات من جهة والتوسع في النفقات العامة من جهة أخرى، بالإضافة إلى وصول رصيد صندوق ضبط الإيرادات إلى مستواه الأدنى في سنة 2016، الأمر الذي دفع بالسلطات العامة إلى البحث عن بدائل أخرى لتمويل المشاريع الاستثمارية العمومية وتغطية العجز المسجل في الميزانية، حيث اتجهت إلى القرض الوطني للنمو الاقتصادي أو كما يعرف بالقرض السندي، والذي يعد من أدوات الدين الداخلي العام. والجدول الموالي يوضح الكيفيات وشروط إصدار القرض الوطني للنمو الاقتصادي.⁽¹⁾

¹ - الجريدة الرسمية رقم 20 الصادرة بتاريخ 30 مارس 2016 والمتضمنة القرار المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1437 الموافق ل 28 مارس 2016 والذي يحدد شروط وكيفيات إصدار سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: تأثير التمويل غير التقليدي على عجز الموازنة في الجزائر

يمكن القول أن التمويل غير التقليدي قد تم اللجوء إليه في الجزائر لهدف أساسي وهو معالجة عجز الموازنة الناتج عن تضخم كبير في حجم النفقات مقارنة بالإيرادات، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر من (2015 إلى غاية 2019)

التمويل هو توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية و تطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة ويكون ذلك إما داخليا أو خارجيا.

أولاً- التمويل غير التقليدي في الجزائر من (2017-2019)

نحاول في هذا العنصر التعرف على حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر من (2017-2019) والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (04): حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر للفترة (2017-2019) الوحدة: مليون دينار

السنوات	2017/10	2017/11	2018/01	2018/09	2018/11	2018/12	2019/01
سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة	570	2185	3585	4005	5192.2	5556.2	6556.20

المصدر: التقارير الشهرية لبنك الجزائر على الموقع الالكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz>

يمثل الجدول أعلاه كمية النقود التي تم إصدارها في إطار تنفيذ سياسة التمويل غير التقليدي، وقد أشار بنك الجزائر في آخر تقرير له حول التمويل غير التقليدي والذي صدر في أبريل 2019 إلى أن المبالغ المصدرة في هذا الإطار تم استخدامها كالتالي: (1)

❖ مبلغ 1813 مليار دج ساهم في تسديد الدين العمومي المتعلق بالشركات العمومية (سوناطراك،

سونغاز) بالإضافة إلى تسديد القرض السندي.

¹ -Rapport de la banque d'Algérie (2019), Point de situation sur le financement non conventionnel, pp 06-07.

❖ مبلغ 500 مليار دج موجه إلى الصندوق الوطني للتقاعد لتسديد دينه لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

❖ مبلغ 1773.20 مليار دج موجهة للصندوق الوطني للاستثمار لتمويل برامج عدل وتمويل عجز الصندوق

الوطني للتقاعد والمشاريع الهيكلية.

❖ مبلغ 2470 مليار دج استخدم لتمويل عجز الخزينة لسنة 2017، 2018 وجزئيا 2019، والجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل العجز الموازي في الجزائر.

ثانيا- مضمون تعديل النقد والقرض لسنة 2017:

خلال فترة التسعينات وإثر صدور قانون النقد والقرض، لم يكن أمام السلطات العمومية إلا اللجوء إلى آخر ملاذ لها والمتمثل في بنك الجزائر لتمويل عجز موازنتها، لكن في إطار الضوابط المفروضة من طرف قانون النقد والقرض. لذلك فإن جزءا كبيرا من الإصدار النقدي الجديد في هذه المرحلة هو نتيجة التسيقات المقدمة للخزينة، أي أن بنك الجزائر بقي يمول الخزينة طوال الفترة (1990 - 1998)، ثم بدأت العملية العكسية خلال السنتين التاليتين، أي أصبحت الخزينة تسدد ديونها لبنك الجزائر.

وفي عام 2017، قامت الحكومة الجزائرية بتعديلات جديدة لقانون " النقد والقرض " أو ما يعرف بقانون 10/90، بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها خزينة الدولة وكذا عجز الموازنة العامة جراء انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، وتجنباً للاستدانة الخارجية والاستمرار في تمويل المشاريع التنموية، ومواصلة السياسات الإصلاح الاقتصادية والمالية التي تبنتها الجزائر منذ سنوات.

وهو التعديل الذي مدته 5 سنوات، والذي سيسمح لبنك الجزائر (البنك المركزي) بالإقراض مباشرة إلى الخزينة العمومية من أجل السماح لهذه الأخيرة بتمويل العجز في الميزانية، تمويل الدين العام المحلي ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني، في ظل ما يعرف باعتماد مصادر التمويل غير التقليدية.

حيث جاء القانون في مادتين، وتنص المادة الأولى على ما يلي: " تتم أحكام الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، بمادة 45 مكرر تحرر كما يأتي: ⁽¹⁾

المادة 45 مكرر: بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس (5) سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص، في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

- تمويل الدين العمومي الداخلي.

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الآلية لمراقبة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير، إلى:

- توازنات خزينة الدولة.

- توازن ميزان المدفوعات.

تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر، عن طريق التنظيم.

وبشكل عام، ووفق هذا التعديل يمكن للخزينة العمومية الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع، إضافة إلى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات، سوف تتمكن الخزينة العمومية من تحصيل موارد مالية عن طريق آليات جديدة مباشرة ودون القيود التقليدية التي كان يحددها قانون " النقد والقرض"، كآلاتي:

- وفقا للمادة 46 من الأمر رقم 03 - 11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض، والتي تنص على أنه: " يمكن بنك الجزائر أن يمنح الخزينة مكشوفات بالحساب

¹ - حمزة طيبي، آلية الإصدار النقدي الجديد من خلال قانون رقم 17 - 10 لتمويل عجز الميزانية وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد: 07، العدد: 01، 2022، ص 360.

الجاري لا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 240 يوما متتاليا أو غير متتال أثناء سنة تقويمية، وذلك على أساس تعاقدي، وفي حدود حد أقصى يعادل عشرة في المائة (10) من الإيرادات العادية للدولة، المثبتة خلال السنة الميزانية السابقة.

فمثلا، لم يكن باستطاعة الخزينة العمومية اقتراض سوى ما لا يتجاوز 343.5 مليون دينار العام 2017 بناء على حجم إجمالي الإيرادات للعام 2016. والتي تم رصدها في الميزانية بمبلغ 3435 مليار دينار دون احتساب إيرادات الضرائب النفطية. ولكن مع التعديل الجديد فقد أعفيت الخزينة من هذا الشرط، وبات من استطاعتها فتح حساب جار على المكشوف دون سقف للالتئمان وبشروط أكثر يسرا، وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي.⁽¹⁾

- كان فيما سبق وحسب الأمر رقم 03 - 11، لا يسمح للبنك المركزي بشراء " سندات الخزينة العمومية " إلا في السوق الثانوية (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ولكن مع التعديل الجديد سيسمح لبنك الجزائر بشراء " سندات الخزينة العمومية " في السوق الأولية، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشرة مقارنة بما كان معمول به في السابق. حيث تنص المادة 45 من الأمر رقم 03 - 11 على أنه: " يمكن بنك الجزائر، ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض، أن يتدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو لمنح التسبيقات. ولا يجوز، بأي حال من الأحوال، أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات.

- وفق قانون النقد والقرض، وفي ظل القوانين الاقتصادية السائدة، لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد، حيث تنص المادة 38 من الأمر رقم 03 - 11: " يصدر بنك الجزائر العملة النقدية، ضمن شروط التغطية المحددة عن طريق التنظيم المتخذ وفقا للفقرة "أ" من المادة 62 أدناه.

تتضمن تغطية النقد العناصر الآتية: السبائك الذهبية والنقود الذهبية، العملات الأجنبية، سندات الخزينة، سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن. ولكن ووفق التعديل الجديد تخلص بنك الجزائر

¹ - حمزة طيبي، مرجع سابق، ص 361.

من هذا القيد، وبات بإمكانه طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية. وهذا يعتبر مصدر تمويل غير تقليدي للاقتصاد.

من خلال الشكل السابق، وبقراءة عامة لتعديلات قانون النقد والقرض، يمكننا استخلاص أن حدود وسقف الإصدار النقدي في حالات الذهب النقدي والعملات الأجنبية لم تتغير، غير أنه قد غير ضمناً من حدود الإصدارات النقدية من طرف بنك الجزائر في حالة العلاقة التمويلية مع الخزينة العمومية.⁽¹⁾

ومن خلال القانون يمكننا القول أن سقف الإصدار أصبح غير محدد بقيمة معينة بل بمدى تغطية إيرادات الخزينة لنفقاتها المختلفة وديونها اتجاه أصحاب السندات (الدائنين في عملية إصدار القرض السندي سنة 2016)، هذا بالإضافة إلى حجم الاستثمارات الممولة من قبل الصندوق الوطني للاستثمار.

ثالثاً - وضعية التمويل غير التقليدي في الجزائر (2015-2019)

التمويل غير التقليدي في الجزائر أدخل تطبيقاً لأحكام المادة 45 مكرر من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، وكذا إجراءات السياسة النقدية المعتمدة من طرف بنك الجزائر لضمان أداء منظم للسوق النقدية ما بين المصارف، ولضمان استقرار الأسعار، مع مراعاة الحفاظ على مستوى من السيولة المصرفية من شأنه تلبية احتياجات التمويل المصرفي للاقتصاد(البنك، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018).

قامت الخزينة العمومية بتعبئة مبالغ، في نهاية سبتمبر 2018، لدى بنك الجزائر، مقابل إصدار سندات حكومية، ذات أجال استحقاق مختلفة، تتراوح بين خمسين سنوات وثلاثين سنة، بمعدل فائدة وحيدة قدره 0.5% كالاتي.

خلال الثلاثي الأخير من سنة 2017، مبلغ إجمالي بواقع 2185 مليار دج، منه 570 مليار دج لتمويل العجز الإجمالي للخزينة العمومية لسنة 2017، 354 مليار دج موجهة للصندوق الوطني للاستثمار، 452 مليار دج موجهة لإعادة شراء الجزء الأول من سندات الخزينة العمومية في حوزة شركة سونطراك و 545 مليار دج موجهة لإعادة شراء سندات الخزينة العمومية المتعلقة بديون سونلغاز و 264 مليار دج موجهة لتسديد الجزء الأول من القرض الوطني السندي.

¹ - حمزة طيبي، مرجع سابق، ص 362.

خلال شهر جانفي 2018، مبلغ 1400 مليار دج، كتسبيق لتغطية جزئية لعجز الخزينة العمومية المرتقب لسنة 2018 (900 مليار دج)، وتخصيص موجه لصندوق التقاعد، قصد تسديد ديونه تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (500 مليار دج).

خلال شهر سبتمبر 2018، مبلغ 420 مليار دج، منها 100 مليار دج موجهة لإعادة شراء سندات الخزينة العمومية في حوزة القرض الشعبي الجزائري، مقابل تطهير ديون سونلغاز، و320 مليار دج لصالح الصندوق الوطني للاستثمار، الذي سيقترض هذا المبلغ للقرض الشعبي الجزائري، قصد تمويل مؤخرات تسديد برامج السكن السنوي 2017 و2018.

أخير خلال شهر نوفمبر 2018، تم طلب تمويل بمبلغ 1187.2 مليار دج وبذلك يصبح قائم التمويل غير التقليدي للخزينة يقارب 28% من إجمالي الناتج الداخلي لسنة 2017.

أما فيما يخص إدارة السياسة النقدية في 2018 فقد استرشدت بهدف احتواء مخاطر ظهور الضغوط التضخمية، مع السهر على الحفاظ على مستوى من السيولة المصرفية يتوافق مع الاحتياجات الفعلية لتمويل الاقتصاد، في ظرف يتميز باعتماد التمويل غير التقليدي لخزينة العمومية، من طرف بك الجزائر، لاسيما لتسديد جزء من الدين العمومي.⁽¹⁾

¹ - شادي نورالدين وضيف أحمد، "سياسة استهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيرها بالتمويل غير التقليدي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد رقم 13، العدد 01، الجزائر، 2020، ص، ص، 159، 160.

المطلب الثاني: تداعيات التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري

أولاً- مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)

نحاول في هذا العنصر التعرف على مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019) والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (05): مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)

السنوات	2017	2018	2019
سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة (مبلغ تراكمي)	2185	5556,2	6556,2
المبلغ الموجه لدعم الخزينة العمومية لمواجهة عجز الميزانية (مبلغ تراكمي)	570	1815	2470
سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة (مبلغ سنوي)	2185	3371,2	1000
المبلغ الموجه لدعم الخزينة العمومية لمواجهة عجز الميزانية (مبلغ سنوي)	570	1245	655
رصيد الميزانية	-1234,745	-1342,601	-1138,977
نسبة التمويل (%)	46,16	92,7	57,5

https://www.bank-of-lgeria.dz/pdf/note_politique_monetaire_refinancement.pdf

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل العجز الموازي قد بلغت 46.16% في سنة 2017، لترتفع بعد ذلك إلى 92.7% في سنة 2018، لكن انخفضت هذه النسبة في سنة 2019 إلى 57.5%، وهذا بسبب تخلي الحكومة عن هذه الآلية إلا أنه لم يتم إلغاء القانون رقم 17-10 إلى حد الآن ويمكن القول في الأخير إلى أن هذه السياسة قد ساهمت في تغطية احتياجات الخزينة بشكل كبير وهو ما سمح لها بالاستمرار في تنفيذ مشاريعها التنموية وتغطية مختلف احتياجاتها.

ثانيا- تطور قيمة سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة بموجب المادة 45 مكرر
قانون رقم 17 - 10

لم يكن لجوء الجزائر لآلية التمويل غير التقليدي خيارا سهلا، بل أمرا فرض نفسه في ظل استبعاد الحكومة خيارى الاستدانة الخارجية والتي كانت للجزائر تجربة قاسية سنوات التسعينيات دفعت تكلفته الباهظة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وكذا محدودية عائدات الاقتراض الداخلي في ظل فشل مشروع القرض السندي الوطني للنمو الاقتصادي والذي دامت فترة الاكتاب 06 أشهر ابتداء من 17 أفريل 2016، كانت الحكومة تهدف من خلاله لتمويل الاقتصاد سواء عن مشاريع البنى التحتية التي تتيح فرصة الاستثمار أو المشاريع الاقتصادية الاستثمارية، وذلك من خلال إنشاء المؤسسات.

خلال الربع الرابع من عام 2017، تم تعديل قانون النقود والائتمان ليؤذن لبنك الجزائر بتمويل مباشر، لا سيما عجز الموازنة وإعادة تمويل الديون العامة وصندوق الاستثمار الوطني (FNI). يتم التمويل النقدي من خلال الإصدار المخصص للأوراق المالية الحكومية التي يشترك فيها بنك الجزائر. تم إصدار الشريحة الأولى في أواخر أكتوبر - أوائل نوفمبر (2.185 مليار دج)، وتم إصدار شريحة ثانية في يناير 2018 (1.400 مليار دج)

في نهاية ديسمبر 2018، بلغ المبلغ المستحق للتمويل غير التقليدي للخزانة من قبل بنك الجزائر 5556.2 مليار دينار، بزيادة قدرها 3371.2 مليار دينار مقارنة بشهر ديسمبر 2017. هذا التدفق يتم توزيع التمويل غير التقليدي لعام 2018 بمعدل 900 مليار دينار لتمويل عجز الموازنة، و1052 مليار دولار لتمويل الدين العام الداخلي و1419.2 مليار دينار لتمويل الاستثمار (FNI و AADL).⁽¹⁾

¹ - حمزة طيبي، مرجع سابق، ص 363

الجدول رقم (06): تطور قيمة سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة بموجب المادة 45 مكرر

قانون رقم 17 - 10

الشهر	أكتوبر 2017	نوفمبر 2017	جانفي 2018	سبتمبر 2018
سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة (مليار دج)	570	2185	3585	4005
الشهر	نوفمبر 2018	ديسمبر 2018	جنفي 2019	ماي 2019
سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة مضمونة (مليار دج)	5192.2	5556.2	6556.2	6556.2

Source: Banque d'Algérie, Situation publiable de la Banque d'Algérie, les années 2017, 2018, 2019.

إن التأثير الفوري والأكثر وضوحاً لعملية الإصدار هو الانتقال السريع لـ نقص السيولة في النظام المصرفي، ككل، إلى زيادة كبيرة في السيولة. فبعد الركود تقريباً في عامي 2015 و 2016، ارتفع عرض النقود (M2) بنسبة 4.27% في النصف الأول من عام 2017 وبنسبة 3.83% في النصف الثاني (8.27% لكامل عام 2017)، كانت الزيادة في M2 في عام 2017 أقل (4.88%). وتعزى هذه الزيادة في إجمالي النقد والنقد المعادل بشكل رئيس إلى الزيادة في الودائع تحت الطلب في البنوك، والتي زادت بنسبة 20.1% في عام 2017 مقابل 6.8% للودائع لأجل و 4.9% للتداول النقدي.

بعد ذلك، ظلت سيولة البنك مستقرة نسبياً بعد إطلاق عمليات حقن السيولة في الأسواق المفتوحة منذ مارس 2017، ثم زادت بقوة في نوفمبر 2017، بعد تنفيذ التمويل غير التقليدي. وصلت إلى مستوى 1380.6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017، بزيادة قدرها 77% مقارنة مع مستواه المسجل في النصف الأول من عام 2017 و 68.2% مقارنة بمستواه في نهاية عام 2016.⁽¹⁾

ثالثاً- تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر

في النصف الأول من عام 2018، ارتفع عرض النقود (M2) بنسبة 6.42% مقابل 4.27% في النصف الأول من عام 2017. في النصف الثاني من عام 2018، ارتفع عرض النقود (M2) بنسبة 4.08%

¹ - حمزة طيبي، مرجع سابق، ص 364.

الفصل الثاني — دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة في الجزائر من (2015-2019)

مقابل 6.82% في النصف الأول. للعام بأكمله 2018، ارتفع بنسبة 11.18% مقابل 8.38% في عام 2017

والجدول التالي يمثل تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017 - 2019):

الجدول رقم (07): تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017 - 2018)

الشهر (نهاية الفترة)	أكتوبر 2017	نوفمبر 2017	ديسمبر 2017	جانفي 2018	فيفري 2018	مارس 2018
الكتلة النقدية (مليار دج)	14697.1	15036.9	14974.6	15485.3	15738.3	15638.3
الشهر (نهاية الفترة)	أفريل 2018	ماي 2018	جوان 2018	جويلية 2018	أوت 2018	سبتمبر 2018
الكتلة النقدية (مليار دج)	15751.6	15830.5	15995.4	16190.1	16260.8	16159.2
الشهر (نهاية الفترة)	أكتوبر 2018	نوفمبر 2018	ديسمبر 2018	جانفي 2019	فيفري 2019	مارس 2019
الكتلة النقدية (مليار دج)	16242.3	16857.8	16636.7	16989.2	17107.1	17314.5

Source: Banque d'Algérie, Bulletin Statistique Trimestriel, N°44, Décembre 2018, p: 11.

Banque d'Algérie, Bulletin Statistique Trimestriel, N°46, Juin 2019, p: 11.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى مختلف الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة العجز الموازني خلال الفترة (2015-2019)، حيث لعب صندوق ضبط الإيرادات دورا بارزا في الحفاظ على التوازن النقدي والمالي لاسيما بعد الأزمة النفطية لسنة 2015، ولكن نظرا لتفاقم العجز من جهة وزيادة النفقات العامة من جهة أخرى بدأت موارد في تراجع مستمر إلى أن سجل رصيد معدوم سنة 2017، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى ترشيد النفقات العامة وإصلاح النظام الضريبي وتخفيض قيمة العملة وكذلك اللجوء إلى الاستدانة الداخلية من خلال إصدار سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي، والتي اعتبرها الاقتصاديون والمحللون غير فعالة في الجزائر وهذا نظرا لانعدام الثقة بين المواطنين والحكومة خاصة أن هذه الأخيرة لم تصرح عن الوجهة الحقيقية لهذه الأموال بالإضافة إلى أنها تعتبر قروض ربوية.

يعد عجز الحكومة عن تمويل نفقاتها في ظل تراجع الجباية البترولية، وعدم قدرتها على الوفاء بديونها اتجاه الدائنين في عملية إصدار القرض السندي لسنة 2016 بالإضافة إلى رغبتها في تكملة برامج الاستثمارات المنفذة من قبل الصندوق الوطني للاستثمار تم إقرار التمويل غير التقليدي كحل استعجالي وتحت ظرف استثنائي لمدة خمس سنوات، دون تحديد لسقف الإصدار، ويقوم البنك المركزي بموجبها بشراء سندات الخزينة مباشرة من السوق الأولي دون اللجوء إلى السوق ما بين البنوك.

وتبعا لموضوع تأثير عملية التمويل غير التقليدي في الجزائر (2015-2019)، يمكن القول أن هذه الدراسة تعتبر مقبولة بشكل عام، بحيث أن رصيد الميزانية العامة للدولة كان سالبا خلال فترة الدراسة مما يؤكد عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، وترتكز على أن الإطار العام للسياسة النقدية في الجزائر يعكس الوضع الاقتصادي والنقدي للبلد فهي صحيحة إلى حد بعيد كون الإطار التشريعي للسياسة النقدية خلال فترة الدراسة كان يساير التطور الحاصل في الوضعية النقدية (امتصاص الفائض في السيولة في مرحلة أولى ثم إعادة تمويل البنوك في مرحلة ثانية). في حين تتضح كون فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها النهائية تتأثر ولو بشكل غير مباشر بعملية التمويل غير التقليدي.

الخاتمة



الخاتمة

إن العجز الموازني أحد أهم الإشكاليات التي تواجه دول العالم عامة والنامية خصوصا التي تعتمد في اقتصاداتها على قطاع المحروقات بنسبة عالية جدا، كما أن أغلب هذه الدول تلجأ إلى الطرق العادية التغطية عجز موازنتها العامة سواء عن طريق الاستدانة المحلية أو الخارجية وغيرها من الآليات.

وقد ارتأت الحكومات خاصة بعد فشل وعدم كفاية الموارد المحلية في تمويل العجز واستمرار تفاقمه البحث عن طرق واليات أخرى كفيلة وأكثر فعالية في تغطية العجز الموازني، فكان اللجوء لآلية التمويل غير التقليدي كحل استثنائي وسريع للخروج من هذا المشكل كونها ذات أهمية بالغة للاقتصاديات القوية حيث قابل هذا الزيادة في النمو الاقتصادي بالمعدلات المطلوبة وتوفير السيولة وتمويل الاقتصاد.

كما أن اعتماد الموازنة العامة للجزائر على التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجزها جاء نتيجة استنزاف جميع الموارد المحلية وخصوصا صندوق ضبط الموارد الذي يعتمد على إيرادات الجباية البترولية، والذي كان للازمة النفطية سبب فيها، هذا وقد اعتمدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على التمويل غير التقليدي للقضاء على الصدمات المالية وتمويل اقتصاداتها وهذا ما تم إيضاحه في الجانب التطبيقي.

1- نتائج الدراسة:

من خلال هذا البحث تمكنا من الوصول لمجموعة من النقاط أهمها:

- ❖ تمثل الموازنة العامة بيان مفصل لإيرادات العامة للدولة ومصروفاتها والتي تعكس الأغراض الاجتماعية والاقتصادية التي تتبناها الحكومة.
- ❖ يعبر العجز الموازني للدولة عن حالة تجاوز النفقات العامة الإيرادات الدولة والذي ينتج عنه موازنة سالبة، وهذا يعكس عدم قدرة الإيرادات على تمويل النفقات العامة و يحدث نتيجة السياسة التوسعية الاتفاقية.
- ❖ آلية التمويل غير التقليدي تتطلب اقتصادا منتجا وتنافسيا وليس اقتصادا استهلاكيا يعتمد على إيرادات الجباية البترولية بنسبة عالية جدا كما هو الحال في الجزائر.

- ❖ آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر تهدف إلى تغطية عجز الخزينة العمومية من خلال طباعة الأموال دون وجود مقابل لها من السلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى تفاقم العجز وكذا انهيار العملة الوطنية وزيادة التضخم.
- ❖ ساهم صندوق ضبط الإيرادات في تغطية عجز الموازنة العامة حيث بلغ أعلى مستوياته سنة 2014، غير أن زيادة الإنفاق العام في ظل تفاقم العجز أدت إلى نضوب إيرادات هذا الصندوق خلال سنة 2017.
- ❖ الاعتماد على آلية التمويل غير التقليدي كان نتيجة لنضوب صندوق ضبط الإيرادات بسبب تداعيات الأزمة النفطية في الأسواق الدولية.
- ❖ يعد التمويل غير التقليدي إحدى الآليات الهامة التي استفادت منها الجزائر في توفير ما تحتاجه من موارد وسيولة لتمويل العجز في موازنتها العامة وسداد ديونها.
- ❖ إن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية تعد نموذجا ناجحا في اعتمادها آلية التمويل غير التقليدي كحل للتغطية العجز في موازنتها والتقليل من حدة الصدمة المالية كونها اقتصاد منتج وتنافسي.

2- اختبار الفرضيات

- الفرضية أولى: والتي تنص على أن التمويل غير التقليدي أداة حديثة النشأة والتي تطبق في الظروف العادية والصعبة، ومن خلال دراستنا نثبت عدم صحتها، فسياسة التمويل غير التقليدي أداة حديثة النشأة تستخدم فقط في الظروف الاستثنائية الصعبة مثل: الأزمات المالية والاقتصادية.
- الفرضية الثانية: تعاني الميزانية العامة للدولة من عجز مستمر وامتزاد طيلة فترة الدراسة (2015-2019) بسبب ارتفاع الجباية البترولية وكذلك الجباية العادية في هاتين السنتين، غير أنه منذ سنة 2015 بدأ العجز في الميزانية يتفاقم بشكل ملحوظ وأصبح أكثر خطورة لتزامنه مع التراجع الكبير في الموارد المالية للدولة خاصة ما تعلق بالجباية البترولية؛ وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى للبحث.
- الفرضية الثالثة: بعد فشل كل الآليات والإجراءات السابقة في احتواء العجز الموازي لجأت الحكومة إلى آلية إقراض جديدة وهذا بعد إدخال تعديلات على الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض لاسيما المادة 45 مكرر منه، والتي سمحت للخزينة العمومية بالاقتراض المباشر من بنك الجزائر لمدة 5 سنوات، وقد وجهت الأموال التي تم إصدارها في إطار التمويل غير التقليدي إلى تمويل عجز

الخزينة بمبلغ 2470 مليار دج لسنتي 2017 و 2018 وجزئيا 2019، وتسديد الدين العمومي المتعلق بالشركات العمومية (سوناطراك، سونلغاز) بالإضافة إلى تسديد القرض السندي بمبلغ 1813 مليار دج، وتسديد ديون الصندوق الوطني للتقاعد لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بمبلغ 500 مليار دج، كما وجه مبلغ 1773.20 مليار دج للصندوق الوطني للاستثمار التمويل برامج عدل وتمويل عجز الصندوق الوطني للتقاعد والمشاريع الهيكلية، وبهذا يكون التمويل غير التقليدي ساهم في تغطية احتياجات الخزينة، وتمويل الدين العمومي الداخلي، وكذا تحويل الصندوق الوطني للاستثمار، وهو ما سمح للحكومة بالاستمرار في تنفيذ مشاريعها التنموية وتغطية مختلف احتياجاتها، كما جنبها اللجوء إلى الاستدانة الخارجية خاصة في ظل الظروف الراهنة، وهذا نظرا إلى الشروط الصارمة التي تفرضها المؤسسات الدولية على الدول المقترضة كرفع الدعم الاجتماعي وتسريح العمال وتعويم العملة... الخ، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض والتي ستحملها الأجيال القادمة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية للبحث.

3- التوصيات والإقتراحات:

وصلت الدراسة إلى الدور الذي تلعبه آلية التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة ولكن أوضحت الضرر الذي تلحقه من خلال الإفراط في استخدامها، وعليه فانه من الضروري التركيز على الأمور التالية:

- ❖ تفادي اللجوء للتمويل غير التقليدي إلا في الحالات الضرورية على أن يتم توجيه حصيلته إلى الاستثمار وليس الاستهلاك مع اتخاذ كافة التدابير والإجراءات للتخفيف من الانعكاسات السلبية لهذه الآلية،
- ❖ ضرورة الاستغلال العقلاني للموارد المالية المتاحة وتوجيهها نحو المجالات المنتجة.
- ❖ تحسين الجباية العادية وإحلالها محل الجباية البترولية عن طريق توسيع الأوعية الجبائية.
- ❖ التوجه إلى تبني آليات تمويلية بديلة ومجدية كالتمويل الإسلامي الذي بدوره سيعمل على التخفيف من الضغوط الاتفاقية على الموارد المالية للدولة.
- ❖ ضرورة استحداث مصادر تمويلية أخرى لتمويل العجز في الموازنة العامة.
- ❖ ضرورة العمل على تخفيف الإصدار النقدي وكذا ارتفاع الكتلة النقدية والتضخم من خلال القيام بتقييد

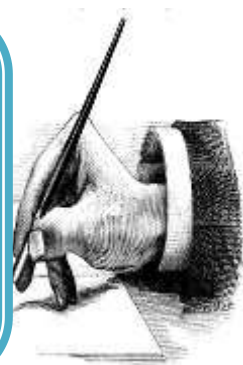
وضبط الطلب الكلي وزيادة العرض من السلع والخدمات.

4- آفاق الدراسة:

لقد تبين لنا من خلال الخوض في حيثيات الدراسة التي تناولت دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر بان له اتجاهات أخرى تكميلية بحاجة إلى المزيد من الدراسة:

- ❖ انعكاسات التضخم على آلية التمويل غير التقليدي.
- ❖ صكوك الوقف الأداة البديلة لتمويل عجز الموازنة العامة.
- ❖ اثر استخدام آلية التمويل غير التقليدي على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

قائمة المراجع



➤ الكتب

1. أعاد حمود القيسي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، الطبعة التاسعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 2015.
2. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
3. عادل العلي، "المالية العامة والقانون المالي والضريبي"، دار ثراء للنشر، عمان، 2009.
4. محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2011.

➤ الأطروحات والرسائل:

1. ابتهاج حامد عبد الحي جابر، تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الرباط الوطني، المغرب، 2016.
2. ريان سعدي، أثار التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري أكاديمي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2018/2019.
3. العيفاوي مريم وآخرون، استقلالية البنك المركزي في ظل التمويل الغير التقليدي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2019-2020.
4. كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.
5. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

6. مكايي هجيرة، التمويل غير التقليدي كأداة للسياسة النقدية لمعالجة العجز الموازي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي نور البشير البيض، 2020-2021

مجالات

1. احمد عبد الصبور الدجاوي، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 3، جامعة المسيلة، الجزائر، مارس 2018.
2. إيهاب محمد يونس، "تحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر"، مجلة النهضة، المجلد 13، العدد 2، جامعة القاهرة، أبريل 2012.
3. حسين بن طاهر، سهيلة بغنة، صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 3، جامعة خنشلة، الجزائر، جوان 2015.
4. حمزة طيبي، آلية الإصدار النقدي الجديد من خلال قانون رقم 17 - 10 لتمويل عجز الميزانية وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد: 07، العدد 01، 2022.
5. زهير بن دعاس ونريمان رقوب، صندوق ضبط الموارد الجزائري بين مطرقة تطاير أسعار النفط وسندان العجز الموازن، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، المجلد 07، العدد 02.
6. شادي نورالدين وضيف أحمد، "سياسة استهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيرها بالتمويل غير التقليدي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد رقم 13، العدد 01، الجزائر، 2020.
7. صادق جميلة ودريال عبد القادر، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، المجلد 07، العدد 1، 2019.
8. علي صاري، لسياسات النقدية غير التقليدية الأدوات والأهداف، مجلة الجزائرية والسياسات الاقتصادية، العدد 04، الجزائر، بدون سنة.

9. لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.
10. لطرش ذهبية، كتاف شافية، فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2017، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد 5، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، جوان 2018.
11. لعرابي فاطمة، هيشر أحمد التجاري، دور التمويل التقليدي في معالجة عجز الخزينة العمومية، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2020.
12. محفوظي فؤاد وشليحي الطاهر ومختاري مصطفى، العجز الموازن في الجزائر وأهم آليات تمويله خلال الفترة (2015-2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 12، العدد 02.
13. مرغاد لخضر، كزيز نسرين، آليات علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر دراسة تحليلية (2000-2017)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47، جوان 2017.
14. وسيلة السبتي وآخرون، عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 5، العدد 1، 30 أبريل 2019.

➤ القوانين والمراسيم

1. المادة 66 من الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016 والمتضمن قانون رقم 14-16 المألخ في 28 ربيع الأول 1438 الموافق لـ 28 ديسمبر 2016 والمتضمن قانون المالية لسنة 2017.
2. المادة 45 من الأمر 11/03 المؤرخ في 26/08/2003، المتعلق بالنقد والقرض، المعدد والمتمم بالقانون رقم 10/17 المؤرخ في 10/11/2017، جريدة رسمية، العدد 57، الصادر في 2017/10/12.
3. تعليمة الوزير الأول رقم 348 المؤرخة في 25 ديسمبر 2014 والمتعلقة بتدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.

4. الجريدة الرسمية رقم 20 الصادرة بتاريخ 30 مارس 2016 والمتضمنة القرار المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1437 الموافق ل 28 مارس 2016 والذي يحدد شروط وكيفيات إصدار سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي.
5. المرسوم الرئاسي رقم 86/18 المؤرخ في 2018/03/05، جريدة رسمية، العدد 15، الصادر في 2018/07/03.

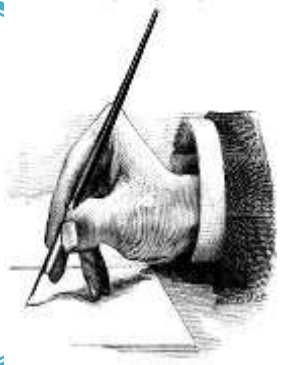
➤ المحاضرات

1. عبد الصمد سعودي، محاضرات في الاقتصاد النقدي و أسواق رأس المال، موجه لطلبة السنة ليسانس علوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017.

➤ مراجع باللغة الفرنسية

1. Arezki, R., & Blanchard, O. (2014), Sept questions sur la chute récente des cours du pétrole, Fond monétaire international.
2. Rapport de la banque d'Algérie (2019), Point de situation sur le financement non conventionnel.

قائمة الملاحق





تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): عبد الكريم المولود(ة) بتاريخ: 1998 / 03 / 21 بـ أولاد مراح المسيلة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أ.و.س.) رقم: 149 الصادرة بتاريخ: 24 من أغسطس بـ بلدية أولاد مراح
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: علم اقتصادي تخصص: تقني وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021 / 2022
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور المسؤولية الاجتماعية في معالجة عجز
الموازنة العامة 2019

أصبح بشرفي أنني إلتمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022 / 06 / 02

التوقيع و البصمة

.....



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والتزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (م): المولود (ة) بتاريخ: 12/12/1995 ب: اولاد دراج
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أ.ر.س.) رقم 334889 الصادرة بتاريخ: 20/04/2024 من: اولاد دراج
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: مع التماس تخصص: نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2022/2023
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور التمويل غير التقليدي في معالجة
عجز الموازنة كإحدى وسائل
عجز الموازنة كإحدى وسائل

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والتزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/05/20

التوقيع والبصمة

.....

B